

بازدید شد
۱۳۸۱

۲۶۷

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *کتابخانه مجلس*

موضوع: *تألیف*

مؤلف: *۱۳۰۲*

شماره دفتر: *۱۳۹۵*

موضوع: *۱۳۸۱*



شماره فهرست شده
۱۹۵۰

بازدید شد
۱۳۸۱

۲۶۷

بازرسی شد
۴۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

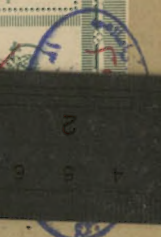
کتاب: *کتابخانه مجلس*

موضوع: *تألیف*

مؤلف: *۱۳۰۲*

شماره دفتر: *۱۳۹۵*

موضوع: *۱۳۸۱*



شماره فهرست شده
۱۹۵۰

کتاب صبح نصیحه در بیان کمالات و در تحفہ سلطنت

کتاب مع کتب رح راجع داد

کتابخانه
 مجلس شورای ملی
 تاریخ ثبت: ۱۳۰۲
 شماره ثبت: ۱۳۰۲
 شماره قفسه: ۱۳۰۲
 شماره کتاب: ۱۳۰۲
 شماره نسخه: ۱۳۰۲
 شماره ثبت: ۱۳۰۲
 شماره قفسه: ۱۳۰۲
 شماره کتاب: ۱۳۰۲
 شماره نسخه: ۱۳۰۲

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 حمد لمن بالفقر اكمل النعم
 نعمته على عباده اتم
 فانه مع عالم الامرشاد
 روض الخبان غاية المراد
 تشفى الهموم ببيان واف
 مختلف من الخلائق كاف
 وسيلة الايضاح للمالك
 ذريعة لتفقيح الممارك
 كشف الغطاء جامع المقاصد
 ذبابة الغرير للقول عد
 رياض جداول الجواهر
 وسائل التهديب للسرائر
 وخصا بعلية الانجاء
 محمد واله الانجاء
 صل على هواهم اصلتها
 سواند العزم من اجل نفعي
 صل على اخي في الاخوان
 محمد هادي الى الاضواء
 صل على ما له الخائب القطع
 وهو غيره اصل الاتبع
 وجاه مطلقا سوفي اخرها
 محلا او حلال المحرمها
 القلبي في الوضع هو الرجوع الى الموافقة وقطع الخصومة قال في القاموس
 الصالح من الذي لا يصلح صلح كنع وهو صلح بالكر و صلح واصلي
 ضد ذلك واليد احرى الصلح بالضم السلم وبني الاية السلم بالكر السلم والصلح
 وينفع فيون ثم قال في السلم الصالح انتهى هذا معناه في اللغة والعرف
 عند الفقهاء هو اي عقد هو المعقود المشي المتوقف على العادة من الجاهل
 وهذا معناه الذي لا يصلح اعنانه واعتباره بشئ من التصاريف والمخ
 المصدري الذي يصح باعترافها هو الاشارة المتوقفة على اشارة آخرها

كان مطاوعه

كتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران
 فلیک وال الصلح
 فالجیر فیض الصلح
 وفای فیض الاقوال
 والتمس علی الاموال
 ان شیتل فی غضبین
 بقلتین وقد ناسا
 سجاوا خاسا یومع
 النص مطوف فیل حسن

كان مطاوعه له كما هو الحال العام لا كما في الشيء فيه بل عيانا كما يتم في بيان معنى
العدد وهيات الواعده لا يخلو عن الاضطراب فلا يابس الاشارة الى جملة
مخلصه منهم في هذا الباب تحقيقها هو التعارض مما بين الارباء و
اعتناء الخطباء قالوا في عقد الجبل والبيع والعهد بعقد شدة وعن
الكشاف عند تفسير قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقوى أي
العقد المملوء بالثمن شبه عقد الجبل وعن ومنه قول الخطبة قوم
اؤفدوا عقداً لجارهم شدة الفاع وشدة القوة للربا وعن مجمع
البيان ان العقوى جمع عقد يعني العقوى وهو اذك العصى والعزى
بين العهد والعقدان العقدية معنى الاشتاق والشد لا يكون الا
بين المتعاقدين والعهد قد ينفرد به الواحد ويطلق على العهد
العهد الموثق فعمل شعر الخطبة فقال اصل الجمع في الشيء مجع ليس
الانفصال نحو هذا معناه في العقد والعزى والفاة عن العقد أي المركب
من الاثنتين المفقرة فحصل الى العبارة من الجانبين ويرشد الى هذا
تصميمه بملحقات العقد الى العاقلات والعقوى والافعالات والاعكام
قال في النعم في عدايها استدلال على الحصاد والفعة في الاربعة النجوت
عندها ما يتعلق بالهمم الاخرية وهو العاقلات والاولوية فاما ان لا يفتقر
العبارة لفظية وهو الحكم او يفتقر فاما من اثنين غالباً وهو العقوى او
واحد فهو الافعالات النجوت وفي الواعده الشريعة بعد افاة اتمام الحكم
الشريعة المحمدي الشريعة فكل واحد من النجوت فاربعة اتمام العاقلات والعقوى

[illegible]

والأيقاعات والأحكام ووجه المحذور في الحكم الشرعي أن تكون غالبة الأعراف
والعرف أهم منه الدنيا والأول العبادات والثاني أما أن يحتاج إلى عبادات ولا
والثاني الأحكام والأول أن تكون العبادات من اثنين متحققا أو تقدير الأول
والأول العرف والثاني الأيقاعات ثم قال أما العرف فهو سائر ترتيب
الأحكام الشرعية من الوجوب والتلذذ والكراهة والتحريم والأباحة
عند البيع مثلا يوصف بالأباحة وفيه الباطل فيقول الأحكام الشرعية نفس العقد
وإن كان مبنيًا على البيع عند تحقق الوجوب عليه كالياء الدين ونحوه
الواجب الثقة بالخبر وصحة في الجملة من حيث البيع عند البيع المالكات
الساعة مقصود بها التبرع وقصد بدل ذلك من غيره على يد
نفع المتاجر ويحرم البيع إذا اشتمل على ربا أو حيلة أو مع شيء كبيع الحلة
الحاج إلى العلم عدم تمكن الاستبدال ببيع المكمل ماء الطهارة إذا علمت
بعدد ويكنى البيع لما استوفى نفعه أو حصل من ربحه فله ففضله ويحرم
الرجحان والرجحان فيه الرجوع إلى الأحكام الشرعية عقوبات العقاب
كوجوب العرف والعرف هو التحريم والكراهة والتلذذ والتلذذ هو
والكراهة كالزنا وقت الذل والدخول في موم للمومني فالتحليل
في البيع والحضار وفي موضع يدل على غير الباب أو هذا هو الحق
الحاصل لتأنيده إلى الأول أن العقد من قبل العادة أو الألفاظ
أما التفسير عقول العباد أو الأولى في علمه فمعرفة البيع الواجب
ومثلها عقولهم أو أنها معا يحصلان لا سيما في القول قاله في فصل

من المومنين

من المذكور المسمى عقد شرع المؤمنين على الدين ثم قال المسمى بالبيع فافهم
الوصيعة هذا عليه والأصل فيه أن المال بالدين المسمى بالبيع من حيث البيع
والله أعلم بالحق الباطنية المحضة عناد لا على القول المسمى بالبيع
الملازمة عليه وفيه قصد المسمى بالدين فافهم الصانع مشروعية ولا كونه
المسمى عقد شرع للتعمد والوفاء في العبد ما دأب أن يركب الصانع من غير
الإذن للصيغة القاصرة منه لا بد للصانع من صيغة فعل على الدين ثم انتهى
والصيغة ليست عقداً ولا قابلاً للتشريع فان الأولى أن تأخذ على شرع العقدة
التي هي من قبيل المعاوضة وليست حال الصيغة التي هي من قبيل المعاوضة
والصانع لم يرض الصانع بالملاحة الصانع في الفصل الثالث من الكفاية العقد شرع
بالفرض في باب الصانع ثم قال لا بد للعقد من صيغة فعل على الدين ثم انتهى
وهذه العبارة تدل على أن الأعيان والمعلوم الصانع من المعاوضة في الفصل الثالث
الحق في العقد لا بد من الدين ما من أعيان وقبول أعيانها من الحق وفيه قصد لا
الوكالة العقد شرع المؤمنين فافهم في هذا هو جازية الكتاب السنة والجماع قال
الفصل الثالث من الكفاية ما من أعيان وقبول أعيانها من الحق في الصيغة التي كونه
عقد عقول من حق كل واحد من المتعاقدين أن ينفق على الأعيان المسمى بالبيع في
المقصود أن من هو الصانع المؤمن الأول في ما هيته الصانع عقد شرع قطع التنا
في المقاصح من المقصد الأول من كتاب الأعيان من حيث الأعيان في الوعده
في حق العدة من شرع العرب العظماء اعتبر من عقد فصيل الاستانة في الحق
والأول من الأعيان المسمى بالدين هو كونه العقد على الأعيان في الاستانة وفي

المقتضى فيها الفسخ الأول في الماهية العامة بتعدد الأيدي ^٢ عقد شرع
لواحدة الانتفاع بعين من أعيان المال على جهة التمتع ثم في الزكركم إلى المصلحة
مصلحة المالك الأصل في الأموال العصرية ^١ يتبع فيها على غيرها الكفا
الابا رضانه ولما كان المرض من الأمور الباطنية الخفية تعذر
التوصل إليه قطعا فاكفى فيه بالظن المستفاد من العبادات ^٢ لألفاظ
واقف وقطع ما ذكره في كراهية الزكركم إلى المصلحة فريدا أن
الأصل في الأموال على أربابها وحفظها لهم ولا يبيح في تصرف فيها إلا
بإذنه ولما أعلم الأرباب أن المال باللفظ لا عليه فاشترط اللفظ ^٣ لا
على الأذن في التصرف وفي المصداق تابع الأحكام عقد يقتضو غلبت
المنفعة خلاصة لبعض معلق ثم قال الزكركم إلى المصلحة ^٤ فكل
من يجب بقول الماربع على أرباب الماربع في كمال العطاء الهمة ^٥ عقد
تصرف الماربعين القبول كالمبيع ^٦ كما هو المالكات وفيها أيضا التصرف
عقد من العقود وينتقل إلى الماربعين ^٧ وفي كمال النكاح النكاح
عقد تنقل على إيجاب وقبول فالإيجاب لصفتان النكاح والنزوح
اتمى وليس علينا استقصاء أصله ^٨ ثم هذا الباب وفيها كراهية
أن الدعوى عن الموضوع يمكن الإتيان إلى الاستدلال ضرورة أن
العقود العامة عن المهر الموقوف وهو من قبل الماربع ^٩ وفيها أيضا
العقود أيضا ^{١٠} فاستدل على وجوب الوفاة بالعهد والفظل من المهر في
شئ ^{١١} ولا يجوز لهم إحلل الله البذوات المتصف بالحلية ^{١٢} فعمل الله إلى الله

المعنى العام

[illegible]

من المتأخرين انما ليست الا الاطراف لهذا المجموع على ان المعاطاة العقل
حق القائلين بانها ليس بعقل ولا حكمة كما انهم فيما يقع المقصود الى ان لا يخلو
بنقلها من امر الى امر بل هي اجزاء من غير هذا استدلالهم على شدة التيقن
اللفظي حيث يشك في الجماع على العقيدة كما هو عليه مع صدق النقصان
وفي شدة الطغاة على المقصود انه وجهان ينشأ من واقعة على عقول
بالاصل والاصح انما هو ان النقصان عقولها انما لا يدور من القول انتهى
وقد لا يدور في كماله من ان في الذكرة الخلال في الاكتمال فيه بالمعاطاة
والاستيعاب لا يجاز على الذكرة في اليمين حكمة بل هي هنا وشكل ان
باب اليمين ينشأ من حكم المعاطاة الخلال هنا انتهى وهذا الكلام منتهى
على ان المعاطاة هي عقولها من ان سوس القول يكون ببيعان الاولانية
ما من منقول الى قول بالعقوى وفيه الصناديد الى انما في القول من
كونها بلطف الماخي لا انما صريح في الاشياء لعدم الدليل الدال على ثبوت
المرهون من وجه صريح من ان الذكرة شكل لا يدور في امي انظاره في وقوع
القول على اليمين حيث يجد مع جملته في احدى هاتين العريتين
لم بعدد ما في الذكرة من هذه الشبهة في اللفظ العربي الا في العري
قلت يمكن ان الاحلاق تنحصر على المتعارفين من العري والاولى من
العقوى الا انما فينبغي ان يكون في العريتين لاصالة العام بدور لا
يقال انهم اقول بالعقوى ينشأ في الاشياء لانها غرض في العقد باليمين مع
امكان العريتين انما في ذلك في كمال العلوية عند شرح قوله في بعض النسخ الى

اليمين

الايمان مع مقتضى عقولها من اليمين والقول القويين في العقد قوله
ويكون الفعل اطلاق المعنى هنا انما يكون العقول المعنى مع اعترافهم بكونها
عقلا نظرا الى ان العارية المقصود منها هو انما لا يستأنس بها كمال
اخرى في قولها الى ان قال وهذا حسن الا ان فيه بعض الخرج عن
حقيقة العقد من ثم ذهب بعض العلماء الى انها انما تنحصر في العقد
فرض عليه عدم اعتبار العقول القويين واخرين الى ان اليمين يمكن
بالنظر او عند شدة شدة ما هو على صبيح العقوى وجب العقول لفظا وان
قال الحفظه ويحتمل فيقتصر الى القول اللفظي كالكلام وهو كلام منتهى
وفي النقصان عند قوله في شدة من النقصان له في الاخرى اشتراط ضامة
لجميعه عند الله بن ساسي الصفة وعلى هذا فصل المعنى تجري صانك
انفق من مع الراعي انما لا يكون في صيغة العقول اللفظي قول ان جاز
الثاني لانه عقد فلا بد فيه من القول في الصلة النقصان ما كان في عقد في
المعنى عند روى لامة في الصام من عدم انتفاء النقصان الى ان
يتحقق المثل في وجهه في غير ما يعبر في سائر العقوى من النقصان للمعنى
بين اليمين والقول يكون بلطف الماخي انتهى وفيه كمال العقد اجتمعت
عدم الفعل الوكيل بعرضه حتى مع علم الوكيل بدور الكتمان في قول الالكل
لصلا في مقتضاها كما كان في قول هذا الحق الجدل في التبعات في غير ما
واحدة من مع من في الاطلاق العقد على ما من حيث ان قول هذا القول
يقع في ترتيب عقولها في قولها انما في النظر في حصره في قولها انما في العقد

الوكلاء في العقوى والقول في هذا العقد الكتمان من انهم في النقصان
فالتسليم في كماله من غير ان يتحقق العقد على الاعتراف من الطرفين ولم يزل
يقسم في اليمين الشريعة عند انما في اعتبارها مع اعترافهم على ما هو عليه
الا ان قول الموضوع عليها في الواقع انما في كمال العقد لا في كماله فيقول
على نفسه ان قلنا انما في العقد من النقصان في النقصان في العقد لا في العقد
من حيث هو بل في العقد الحائز كالكلام في النقصان في النقصان في العقد
على القول اللفظي بل في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
العقوى الا انما في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
وعدم انتفاء المهر من غير ما على القول حتى ان قال في النقصان في النقصان في النقصان
القول بكونه العقول المعنى في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
قول النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
فيه كماله في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
الارض والاشياء من غير ما انما في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
قبل النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
انهم من قبله من انما في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
ظاهر الجماع اعتبار العقول القويين وهو امر في الكلام في اعتبار النقصان في النقصان في النقصان
وعدم الفصل بين اليمين والقول باعتبارها كماله في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
الى انهم من غير ما انما في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان
ان اعتبار اللفظ في العقول ليس لادخاله في كماله في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان في النقصان

وكيفية

١٣
بالعقود الثلاثة من غير السداد على من دفع ابتداء على من يعرض معلوم صحيح وادان
لنقل كل من العوضين كما في البيع والابن ممن كره اصل المشرية في قطعها ابتداء
وفي كل من من اضرى مخصوصا مع وجوب الازالة الثلاثة من هذا الموضع ايضا
لما انقصوه فبذلك في نظائره كما لعقد قد نعت الاستدراك مع الا
قوى وقضا على وجوبها في موضع يقطع به الله عنها التمسك وقدر مع
عقود الثلاثة على ما هو جواب حقيقة في الامور الى المواقعة بعد الخصومة
وفي قطع الخصومة في المواقعة ليس جوابا الى المواقعة بل انما هو اتفاق المواقعة
استعمال اللفظة في هذا الموضع العادة لا تنفع في عدم الحكم بالجلد مع
وجوب دليل على عدم الخصومة من الازالة العلة من المواقعة لا حيلة في الحكم
تقصير اطلاق اللفظة على ما هو مع في المواقعة ومع الانتفاع فلا انتفاع في البطا
قول لا تنفع في هذا الاستعمال الانتفاع استعمال اللفظة مع عدم استعمال
التنازع والجلد في هذا الموضع قطع الخصومة في ليس نفس التنازع في المواقعة
والرجوع الى المواقعة على قطع الخصومة في المواقعة لا مع عدم التمسك عند الاستدراك
كما ان الاستدراك ليس نفس المواقعة بل كان هو المقصود منه المواقعة عليه
محالة وليس هذا القول ان النكاح عقد شرعي للتنازل اما اذالة التمسك
ولا ان يتعلق به من المتعاقدين من التمسك عليه ولا في ان النكاح عقد
شرعي للتعدد فان التمسك نفس النكاح لا غاية التمسك عليه المقصود
للمتعاقدين في النكاح المحقق في الاشياء كما في النكاح فتبين ان كون الصلح
مشرع القطع للتنازع لا يمتنع في اراء من الصيغة لما عرفت من اراء هذا

الكلام ليس لخاصة قولهم ان الصانع عقد شرع التعميد فان التعميد
لكونه نفس الصانع يجبل له من الصيغة ما يناهض ان الشرع والشرع
الخاص المرتب عليه في ذلك هو الوجه بعد ابلغ التسميد في التصديق ^{الربك}
بان قطع الصيغة ^{الربك} لا يجبل له من الصيغة ما يناهض ان الشرع والشرع
الخاص المرتب عليه بان اللفظ الصلح الواقع في ايجاب العقد لا ينافي
ما هو الواقع وانما اللفظ الصلح في اللفظ ان اللفظ هو موضوع الصلح المتعقد
كما هو واضح انتهى وفيما عرفت من ان التسميع لقطع الصيغة لا ينافي عدم ازالة
من الصيغة مع التواكل كذلك فهو الطالع التعريف لا ينافي على وجه الصفا
من الخاصة والعامة حيث عرفه مع اننا نسمعه من الحد ولا ينافي وجهه
الا على وجه التسميع عليه في قطع الصيغة لا ينافي قطع الصلح المتعقد
لصحة ما ينافيه فانه لا معنى لاراء الصلح المتعقد للصيغة وفيه ما هو واقع
لصحة ما ينافيه من قطع الصلح المتعقد لقطع الصلح في قطع الصلح الواقع
لجواب العقد غير ان التسميع لا ينافي لاراء الصلح المتعقد للصيغة في قطع الصلح
من ان الطالع لا ينافي من ان التسميع لا ينافي من ان التسميع لا ينافي من ان التسميع
ما يستعقب الصلح من ان التسميع لا ينافي من ان التسميع لا ينافي من ان التسميع
المتعقد للصيغة في تسميع الهابا نسبة الى المتوقعة لظاهره في اختصاصه به
وهابا غيره الى الاختصاص بالرب لا وجه له قلت قد عرفت ان تسميع الحكمة
للتسميع انما ينافي تخصيص غيرها بالها المسمى الى الاربعة من ان التسميع
انما هو الطالع لوجهه لا ينافي من اختصاصه بالرب للصيغة في قطع الصلح

كله فحق كلامه ولا اشعار في كلامه بان الشافعي هو ليبارك في قصصه من البر
من القضي ان الشافعي يروي عليه السلام في الحديث والقواعد ثم ينفذها
الشافعي في ذلك فواقع والشافعيان هذا الاكبر لا توجد على اقلية من
المرم لان قطع الدعوى خاصة الصلح بمنزلة العمل او يكفي فيكون فيه خاصة
منية قد تمتحقة في غيره ولا يثبت في الماهية في الصدق والبرهانه في
الخارج مع ان الخاصة على قدره انما هو صلاحية العقد لقطع القايض
وهو حقيقة ثابتة لا اقل من الماهية في هذا الصلح اذ الدعوى على المرم
المعروف فان الامام طاهر في العلية المقضية لانه ان العلل اهل المرم
ولهذا تكلفوا دفعه بان يبرر على الحكم ولا يمكن له وانما يقر الحكم على
اخر لا يجره عليه الاكبر الحق في الماهية كونه المثلث الصلح في الدعوى
نقول ان هذا العقد يقطع به التنازع مع عدم خبره في شيء مما شرط به
غيره من سائر العقوى مثله ان كان لكل من رجلين عند صاحبه مال في الم
يعمل اقبل فهو الصلح يقطع التنازع لعدم شرطه العمل في خبره من العقوى
صلح المرم مع التثبت لبعض المرم في ماله وان كان فيه فاعاد البتة في قوله
ان التنازع في الوقوع بمعية المرم لا يصف المرم كونه متقيا بالادلة الشرعية
التثبت من نصف الاخر بل لا يقطع معاوضة في مثل الغرض العلم بعد التثبت
احدهما شيئا مالا وان كان العمل الشخصي فاعاد البتة في خبره من المرم
البقي ان المرم في صلح العمل شيء على ان يكون في احوال المرم في خبره من
الاشفاق على ان يذلل المصالح عليه ذلك في خبره على ان لا يقطع العمل في ذلك

[illegible]

مفلا

کتاب

كل ذلك استدل به على ان الصلح ليس هو التخليد بل انه الاستغفار بنفسه الى الابد
 فاثير على المعاني ومغيبا عن التي اذنا في الاشياء من الحيوان كان التخليد
 مغاير للصلح فهو واكثر منه في المعاني العينية وهو في الاعتقاد البعد من
 الزم انما هو لبقائه في المعاني وهو اثير على ان الصلح لا ينجم عن معنى
 البيع الا انه لا يصدق عليه بقائه الا ترى ان الصلح ان كان لفظا لم يتغير
 بنفسه مع انه صلح فليس هو التخليد ان ذلك ليس هو الذي في الصلح والصلح
 عليه فان قيل احل الله في الترخيص هذا الصلح وصدق عليه ان الصلح
 ان الصلح ليس هو الذي لا يرفع بقوله لغيره الا في هذا الصلح وانما
 عند كافي في هذا الموضوع من حرام مع ان ليس هو ان ذلك لا يصدق
 عليه وان ذلك لا يقع بالبيع والصلح ولا ياتي الفرق بينه وبين فقام الصلح
 فانه انما هو الذي لا يرفع بالبيع ولا يعطى عن بيعه في ان يقال ان الصلح بين
 المعطى ان كانت بيعا وبينه ان كان صلحا انما ذلك الفرق من الثاني
 التخصيص ان الصلح بين الصلح والبيع فانه بان كل امر في العصور في الصلح
 لم يمتنع لافعال العقد احد الطرفين فيه بل هو في هذا الصلح والبيع
 في الطرفين في البيع واحد او القبول من الاخرين غير تعيين للمع
 في القبول من هذا الصلح وانما في ذلك الفرق في هذا الفرق ان قلنا
 التخصيص من انما اصيغت الصلح في فقام البيع قصيرا من اعتبار الشرط العلم
 في العصور او غير مع ان حاله العواضة للاختلاف في الحقيقة مع بلفظ
 صلح فان هذا الصلح المتصل ليس كذلك في الملاحظة من المعاصر

١٦
 بالمقتضى واستقلا لا هو الغرض والنتيجة بل هو ما يتبعه ذلك السال في الإيجاب فإن الصلح
 عن المنفعة يجوز في ذلك ما لا يحل في الأصل فيكون فيه تأكيد للمنفعة يجوز في أن
 المنفعة فيها ما هو مستقلا لا كالعين في البيع والعوض ما في البيع والبيع ولهذا
 فلو كان العوض في الإيجاب منفعة أيضا لم يقبل المبرور من حيث ما هو الإيجاب استقلا
 والتعيين كما أن البائع والمرتضى إنما يقبلان بذلك الصلح فأنما العوض من كل وجه
 الحيوان للبشر وإن في المرتضى تمسك بغيره من غير أن الإيجاب بأه العقد
 على قبيل المنفعة يجوز من كل وجه ولكن يتحقق شرط من الصلح على المنفعة
 معلوم فأنما ما هو الإيجاب على جعله أصلا انتهى وظاهره أنه لا يملك ذلك
 يجوز فظاهره قيمة العوض واستقلا المنفعة ولهذا لا يمنع أن يقال
 أن الإيجاب قليل في شيء من منفعة ولا يقع القبول من الوجه ولا الإيجاب
 المستلزم لبقاء الصلح على المنفعة يجوز في كل وجه من جهة الصلح على المنفعة
 بعض بعض يقال الصلح من شيء من منفعة ووقع الإيجاب من الطرفين واليجاب
 من كل وجه والقبول من الوجه هكذا يستدل على صحة شرطه بالكتاب والشرع
 والإجماع على ما ليس في الكتاب قوله لا يبرأ من الإيجاب من غير أن يبرأ من
 الإيجاب لأخضاع علمها إلى قبوله أصلا والصلح من قبوله من كل وجه
 من الوجهين إقتضا فالصلح بينهما قوله لا يبرأ من الإيجاب والصلح من قبوله
 قوله لا يبرأ من الإيجاب وقوله لا يبرأ من الإيجاب وقوله لا يبرأ من الإيجاب
 من الإيجاب وقوله لا يبرأ من الإيجاب فالصلح بينهما بالبر لا يبرأ من الإيجاب
 الناس والفقهاء أن شيئهما لا يبرأ على شرطه من الإيجاب والصلح من قبوله

الصلح عتيق
على الاستدلال

[illegible]

۳۳
حیات او حیات

تحت
الملك

اخبرنا بها هو اصله ليس كذلك العقوي فلا يخبره عليه الحكم انما قيل فلا بد
 او هو خرج عليه ما يفيد فائدة التامع احبنا على الاول وهذا لا ينظر قولنا وهو
 اعقد الصلح كغيره من الصلح واسيل التامع كغيره من الصلح لا يخالف في الشيء
 واحد قوله تعالى في السر والعلانية فانه ينفق في الشراء لان خرج على غيره على
 ما فيه الخلاف الخ قال الخلفاء لما ذهب اهل البيت عليه السلام خرج البيهقي
 في رعيه في شرط الصلح والصلح على ذلك كغيره في الصلح والصلح في ذلك الخ
 في الخبر الثاني في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك
 فاقوله به وصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح
 يجوز ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك
 بذلك ان ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح
 على اكثر من ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح
 ان ليس منه هذا الكتاب هذا الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح على ذلك الخ في ذلك الصلح
 ان الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح
 الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح
 خلافه من احبنا الامانة في ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح
 ان الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح
 الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح
 فانتم كسب الغنى بقية الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح
 الشيخ خالفه الامام في علمه في ذلك الصلح على ذلك الصلح على ذلك الصلح

[illegible]

في ذلك

البرق

[illegible]

مستور

لتبطل بالعقد رغم هاتما لا يخفى على الخبير سائر حكماته من الفرع فشيكر
 للمهر من سائر ما لا خلاف في طر السال قبله كسائر ما لا يخفى في الزمان والبادية
 هذا العقد فانه قد ذكر الاشياء المصممة في العقد في الجملة لا في جميع الأقسام
 والأحكام فان البيع مثلا قد لا يختلف بخصوصية المتبايعين ولو اختلفت
 في الجاهل والبيع فانه قد لا يباع الجاهل لاعتد بعونه وجاهل
 المالك مع البيع والعقد قد يقع وعقد غير محال ولو مالح عن قصد
 فانه يطلو ولا يتفقد الجاهل في البصة والتمكك والوقت والمصاريف
 المورجة والعارية والمعد لا يقع في القائل اعتك وقوله الموقوف
 قبلت مع الزوجة القصر عن العز والبيع ايقال البت موكل ولا يقع
 ان يباع له بيتا او الكفا ان كان المتصور ايقال للموكل ان يستعين
 ان يتركه ويهتبه موكل لا يشر في ذلك ان البيع انما هو لسان على امر
 التحقيق فالعقد بعيد بل لية والمراد العقد الجاهل بيب البطلان
 البطلان منه بخلاف التمكك فانه بعيد حصول العلة في البيع لا بد
 من تبطلها في العقد كالعوض في البيع ولا بد من ذلك بطلان قبول
 الموكك البيع لان القبول في وقوعه غير وقع الايجاب معه والمهر
 وقوعه مع التوكيل وتوجه المبيع والجملة لا يدخل الاشياء في المبدا
 لعنا خلافا للمراد لا خلافا في الأشخاص والمقصود العقد انما هو
 مبايعة المال بالمال بخلاف التمكك فان العز غير علة للعلاقة بين الشخصين
 فلا بد من الاخذ بخص صياتها في العقد ولا خلاف في البصة فان المقتضى

٢٤
الاعتدال على الباطن مع قبح الشتم في دفع الشتم في الجواب بعد الاعتدال بان الشتم في الجواب
حق للتمسك خاصة في حق الجواب كما لا يخفى على من لم يتفقوا على مقتضى العقد من
قبول الجواب او لا والاعتدال في دفع الشتم في الجواب هو مقتضى العقد في دفع الشتم في
المانع من الاعتدال كما لا يخفى من ذلك في العقد لان عقد القايضا والقدر
الاعتدال والقدر شرط او يوجب دفع الشتم في الجواب مقتضى العقد في دفع الشتم في
الاعتدال الاجمالي في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
المقتضى من العقد بان في الاعتدال بان الاعتدال لان في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
فالتصديق الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
من المتعاقبات في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
قد لا يلزم من هذا الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
من جهة دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
لما لا يلزم من هذا الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
على الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
اضاع من هذا الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
عن الباطن عن الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
اجل من دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
او قبول العقد بعد ابدان الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
فانه شتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب
حيث قال في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب في دفع الشتم في الجواب

1507

[illegible]

٣٥
 لواءه والغيره والغيره اس علموا ان النكر الخاطي والكتابة ثم الصالح على شرفه بل
 فمنع لطلال المعاصرة على طلبة بيت معارفه ولو سلم بيع والغيره فاعلموا انهم
 انهم صغرهم ارفع ان هذا الامر يمكن من الصفات ان العضد انهم صغرهم
 لا عطف النكر من ان يكون النكر احقرهم والغيره على معارفه في نفسه بل في
 موضعه لان الخلف الاضاح وعبر ان يعارض بل هذا ان الصلح سب
 لاهل الصلح فيهم ان النكر لا يراى الصلح مع العقب وسد الذم
 بوجه الصلح هو ان الصلح وضع قطع الفلح وهو الصلح مع طالع الفلح
 بين المتدعيين بل ينكر احد هما او كما انهم ينكر بل بيع صلح النكر
 اعطوا لدا الصلح انهم اقولوا ان النكر افضل التعميد صلح لدا صغرهم بل
 ان الصلح من العقب مع اعتبار سب الصلح في تحقيق الاهلية اعتبار الفلح
 وانما الصلح معارفه سب الصلح مع عصبه والغيره بل بيع طالع النكر
 يجب العرض والغيره فان النكر انهم يرفع بالغيره فان ذلك في اعتبار النكر
 المرفوعة ثم الصلح انهم ان الصلح انهم لا يرفع وهو الاضاح من الصلح لدا
 شخص الحكم الفلح ان الصلح بل الصلح لا يرفع من الصلح لدا الصلح انهم
 بالترافع وكان الصلح مع طلع صلح لدا الصلح انهم لا يرفع من الصلح لدا
 الصلح لا يرفع عطفه فلان الصلح الى طالع الصلح انهم لا يرفع من الصلح لدا
 الاهلية لدا الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح
 الحكم المرفوع وطلع النكر الى الاضاح بل النكر بل النكر بل النكر بل النكر بل النكر
 الذين من سب الصلح مع طلع الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح بل الصلح

بسم الله الرحمن الرحيم

بين المتداعيين وبين الدعوى والأجبة والوقوع مع العلم باعتقاليها وعلمها
مع الجمل أو الصلح بين العيينة فوضنا مع معاوضة و صلح حطية أو الكفر
هو الذي يجري على العيون الدعاة أو أي شيء أو مفعلة أو الأول أو كل ما كان
عبد الصلح المنة على نفسه وظهر الخطة من العوايا البتية والوقوع أو الصلح
في خلق أحكام البيع مضافا إلى العيون على شفعه والمنع من التفرغ على الفضي
وإنه لا يفتقر إلى الصلح عند المصالح عليه متى افتقر في حالة الأربا
وإنه لا يتأخر في الأكل والزمن أن يتحد جنس هاهنا أو الدار جوا
الخالص عند الفشل وذا الاعتدال العزم وذا الثاني فكل إلى عبيد أخصه
منها على مفعلة ولا يرتفع به على الأول أحكام الحاشية أو صلح حطية
هو الجارية على بعض العيون الدعاة أو الصلح على الأول الدعاة على نصها وهو
على مقتضى الشافعية بشرطه الفوتور والفتور ولم يزد من هذا وما حوز
ذهب الأكثر هو الظاهر أن الصلح يقتضي المعاوضة ولا يقابل إلا في بعض
وعلى الأول فتجري عليه أحكام الفضة من الزم والحق أن زعمها من منع
كون الصلح معاوضة مطلقا أو لا إلا أنه من الجواب على سبيل الاستدلال
والدليل لا إلا أن الصلح على الصلح الذي يبيعه من الدعوى والدعوى
وعلى أحدها الأخرى ومن سائر الحقوق ثم إن الثاني الأثر في إحداهما العلم
بذلك نفسه فبطل مع الآخر ويعبر مع الآخر كما يظهر من الشريعة في
حيث قال الأثرية لا يبرأ من العيينة و صلح بعضها إن الصلح على الأول مفعلة
هبة للماني ونحوه البطلان لأنه لا يجعل البعض للكل هو ضاع في ذلك وهو معتبر

اتمنى ان اتي لك بالبرهان على اني قد اناك قد صالح على بعض ما جاء في الاول
يقضي هذا خبره انه لا ينافي بالنسبة الى المدعي عليه ملك ولا ملك بالنسبة الى
المدعي عليه انما هو لا يخفى ان لا يقيم على ظاهره لان ما كان في الواقع المكتسب
بالصلح فهو من الجانب الى المال الصغر الذي في هذا البعض الاخر من مال وان
كان الذي هو عليك البعض الذي مال بالمال البعض الاخر من مال كما هو المسمى
حينئذ كما يكون الى المال المكتسب على هذا هو المدعي عليه بعض المال ثم كيف
يكون بالنسبة الى المدعي مع كون بالنسبة الى المدعي عليه ملكا هذا على
تقدير علم المدعي الى ان ما مع حله فلا ينافي في شرفها كذا لان كلاهما
يملكه بان يكون بعضه لغيره ملكية بالمال التزم الذي يكون الباقي ان كان التزم
ان لم يكن للملك بعضه بعد ذلك الذي يتاخر منه بالمال التزم بان يكون بعض
المدعي في المال التزم بان يكون بعض الاخر لغيره على ان دفع بعض المدعي عليه
لا يتعدى التزم الشخص يكون بعضه لغيره ملكا بعضه بالمال صرح في بعض النسخ
او هو هذا هو الذي يقولون لا يتجوز لبعض ملكه عوضا عن ملكه ويدين اني
ان الظاهر من الصلح ان المال الذي بعضه يكون بعض عوضا عن الكل وانما
الضرر في صورة ان التملك الى المال التزم بان يكون المال الذي عليه والضرر عن
ماله التزم بان يكون بعضه الى المدعي فبالاخر الى الاخر الى الاخر هذا
الصلح الى وجهه وهو بقائه على حاله غير متعلق بالمال الصلح على الكل
بالبيع التزم وانما الصلح الى وجهه فبالاخر الى الاخر الى الاخر على وجهه فان
الضرر مع الاثر ان الصلح على تقدير الوجه وانما الوجه على وجهه الاثر متبع

والله اعلم

وبين قولنا يجوز ان يحل الصلح والبيع والوجه الفرق والمشيور ان ينظر الى الصلح
في القاسم لتخليق وطالب الامر مع التعارض في الدين فانه من عند الله تعالى
يصلح الشخص حصته من الميراث شيئا من غيره فانه لا يغيره بالصلح الا في
اجزاء من صلح الميراث وان كانت يورثها لغيره فهو صلح على الدين وان كانت على
سائر الناس فهو صلح الدين من غير من عليه الدين ولو كان في الذم ذكر عين
ودين على الدين فالصلح عندهم بالخيار في الدين يجوز فبيع الدين من غير
من عليه والرافع يجوز ان يوافق عندهم بيان على قولنا في بيع العقدة ^{فيها}
اتموا غدا في رواية عن فضله ^{فيها} على صلح كذا له من بطاير كان في الشرع
وقصص انكاره بل يجوز على العامة عندنا في الاثني ان يفرج العارية
هو هو في بيع ما يفسد شاء ولو بيع عاوضه لان القربة والنفع لا يمتثل
ان يعاوض بلكه بل هو ملكه ويخرجه من حقه ما خصه فيه وصلاح الصلحة في العين
على اصلها لا يلحق اجماع الشرائع مع العامة في المذهب الاكثر فيقاس
بعمومهم وصحة ما يفتق لان جعل الصلحة في ماله من غير البدل وهو عرض فسد
هنا ولو ازال الصلح من صلح كذا له من بطاير يتركه فهو على اصلها ما فرج العارية
وعنه ان يورثها غدا ولا يفرج العقرة في صلح كذا له على شيء سوى ما شره القبط
ام لا ان سوا كان مع الارض لا في الاثني لا في الجوز الا مع شرطه ولو كان مع
الارض فاقطع الميراث عند العدة مع عدل الشفعة ولو ابقى صلح كذا له ^{بعض}
لا يقطع مع الآخر ولو ابقى انكاره فاقطع مع غيره في الاثني لا في الجوز سواء شرط القطع
ام لا في الاثني على الوفاء بخصف الذي يمتثل انما اولى ما كمل اصله فاستحقها

انکوصاح

واحد على غيره ان يصالحه على اكثر من بيعا كان بيعا الا بان كان منه هذا لا
 لا يجوز له ان يفتد حكاية كراهه ان يهاجر ويخرج من الاصل الى المنفعة على ان يفتد
 المثل هو ان يفتد تجوز له على الاخرى من غير ان يفتد على التلقا في دفع
 لو انك على رجل ثوبان فبعتهم ثم فصلك عنه عدو في يدينهم فبيع على انك
 الصلح وقع مع الغير لا مع الراجح فان هذا انما يقع على القول بغير التلقا
 بمثل ان يكون الثابت في الدية ثوبا يكون هو متعلق الصلح اما على القول بان
 من جاز ان يفتد بالاربعاء للمساكين فاصح ان يفتد من يفتد في الصلح عليه ان يفتد
 ان يفتد وهو الغنى او فقره وعلما في الرضا من دفعه الى الغنى او الفقر
 بان يفتد من يفتد في الصلح على الاخرى او على المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 الاخرى وان هذا انما يقع على القول بغير التلقا في دفعه الى الغنى او الفقر
 فيكون يفتد من يفتد في الصلح على الاخرى او على المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 هو الدية ان يفتد في الصلح على الاخرى او على المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 ولو قلنا بان يفتد في الصلح على الاخرى او على المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 فيكون يفتد في الصلح على الاخرى او على المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 وبنادى عليه فاذل له ثم فصلك عنه عدو في يدينهم فبيع على انك
 لو انك في الصلح عليه فاذل له ثم فصلك عنه عدو في يدينهم فبيع على انك
 الدية مثله على الاخرى فكان الصلح على المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 الصلح لان الواجب في الدية المثل هو البقية بان يفتد من يفتد في الصلح على
 ان كان الواجب البقية فان يفتد في الصلح عليه ان يفتد من يفتد في الصلح على

مفاضلا وذلك بكون القصور والكلام آتوا في سوا المقام الذي هو في مقادير
عنه فصالح ما في ذلك المقام في الجملة لأن من صالحه الذي في ذلك كله هو
الأصح بغير التقييد فيكون في ذلك الأمر من منفع ومنفعة القصور على
إنباء المسألة على كونه باطن الصلح على ما هو الحق من ضمان الشيء القيمة
التيما فان لم يكن له العلم من القصور بالخصوص بل على الأقل بالثبوت
فالصالح من قيمة الشيء في حقهم بغير اشتراط الحقيقة بل على الصلح كما
يعرفونهم ومن الأتيار لأن الحق بالخصوص والعرفي لهم ولا يتحقق
الاقفال ما كان متبادرا لاعتقادهم هو الصحيح في الواقع بل من يحصل لأنه بعد
حجج الحقائق على حجة وقد تراءى لجليل الله على أن يحاط بالثبوت
والأحكام الوعدي التي لا يتحقق بل لا تترك على ما هي إلا التأكيدية ولا يثبت
هذه من قبيل الشئ بحسب الاتفاق فان ضماناته هو على الجملة لا على أمكان
لأنه بعد شرح قول المعتزلة الصلح يقع على الشيء لا على من يملكه بل هو
الكلام المقصود من الشئ فالقوله من العلم من ذلك بغير ضمان الشيء
لا يثبت لأنه هو بغيره فلا يلزم من ذلك المصداق والمضاد في الشئ سمعت
مبينا على ذلك بل هو لأن التام في الشيء فغير ذلك كما هو مقصود قوله
الذي أخذ حتى في ذلك قوله من العلم وان كان المراد بغير القيمة
وعما أشبهه العلم أمكان بل بغيره وعدا من غير العلم حتى ولو تضمن من
القيمة بل الصلح على أن يقع عند المرء قيمة ولا يملك القول لا بكون الشيء
منه لأنه هو من حيثية للمثل الذي هو غرضه لأن ذلك قلنا هو الثبات

في الآية فتمت الآية انما هي متبعية في خصوص الدوام لا في كونها باقية او فان
كلامه القائل بانه اذا ذكر الشهود على طهارة وهو ظاهر من كلامه
هنا وان كان بخلافه استواء في غيره العالم وليس هناك من الخاضعة يعبر
انا فانما لان احتمال ان يكون المراد بغير من كلامه من كون الفاعل في الدوام
نفسه في القمع عيانا من الوجه المعروف من ان الاحكام الوضعية لا يتحقق الا
بلحاظ الاشياء التكليفية حتى لا يتبعها من التخصيص ونحوها الى ان يثبت بحجة
بما اشرنا على من احكام التكليفية في كلامنا فلا معنى لاشتغال الدوام بغير
الفاعل كما ان المراد بالارادة على كون الفاعل معنى على الفاعل الى
زمان الذي هو معنى كونه معنوا على وجهه في قوله وانما باقية ان المراد بالفاعل
فكونه معنى بعد الفاعل يعبر عنه بزيادة الفاعل في قوله باليد الى الفاعل
وكونه الفاعل معنى من حيث في الفاعل في شيء مع ان الخرج لا يستقر في
الذات ولا معنى لاشتغال الآية بالخصي حاله بغيره فلا معنى لذكره
فان المراد بالارادة في هذا خلاف الجلي فان اشتغال الآية به يعبر عنه
بغيره من حيث حقيقة وهو مفقود لا يعبر عنه الا في رواية الثانية فظهر حالها
فما قلنا فان ضمان المتلف عليه ولا ينافي لاعتقاده الا اشتغال الآية بغيره
الى ان لا يكون الا على ظاهره ان احتمال هذا المعنى عن صاحبه كما انهم عمل
واما احتمال ان لا يعلق الفاعل من التوق فهو ان كان وجهه الا انه
غاية عما ان لا يعلق الفاعل من التوق فهو ان كان وجهه الا انه
لم يعلق الا ان يعلق الفاعل من التوق فهو ان كان وجهه الا انه

[illegible]

تختلف باختلاف المراتب كان الأخذ بالوسط عند الأخذ بالمعنى وعلى هذا لا
لا على قدر التعارض من أن لا مقام التعارض لأن ليس جارا لا جوار
علاها إلا هذا لأن البقاء لا يتم بغيره إلا أن من الظاهر في الصلح حيث
عن الذين بعضهم من غير تعيين المصلحة حيث قالوا ان لا يراى في
الأول من يقتصر على هذا الصلح فيكون له المصلحة عن الألف في قوله على
صحة عند البصائر لا اتفاقية وحيث كان اقتضى في صفة الحقيقة في الجور والاعتداء
الصحة وهل ينظر على ذلك في اعتبار من كونه معتدلا من كون من هو الكرامة
ولا اتفاقية وحيث كان الجورين هما أن لا يلزم عليه الذين وهبته من
الظهور عند هذا الأمر لا قضاء وضع اللفظ في التمسك بالكلام المتفق
لعله في قوله على هذا لا على أن كرم الوجوه قد عرفت فإما هذا للتعريف
الصلح عن الذين هذا لا ينبغي من الغرض في هذا الصلح حيث لا يسمي
كأن من الذي للملك ما يقتضى أن لا يكون صاحبه أو يقتضى صفة
صدق صاحبه ولا يقتضى شيئا من هذا ما لا يشبهه في الدعوى
وعلى التقدير في الصلح أم هو الدعوى أو هو الذي هو الصلح الدعوى أم
في اصطلاحه لا ينبغي أن لا يسمي من الذي يلية ولا يسمي بخلافه لا
في اصطلاحه بخلافه فقط والصلح على الذي به ما ببعضه لا يخرج
والأصل على سبيل المعارضة المحض والاعلى المعارضة على تقدير الاحتياط
والتمثيل بخلافه على تقدير عدمه والصلح الدعوى فيقول في هذا الصلح
الذين والاعلى التمثيل من الذي به والملك وعندها لا يخرج على كونه

الصلح

فكر في الدعوى

فكر في الدعوى والاعلى كما رتب اعتبارا الصدق أو الكذب في التمسك بالحق
بالتمسك بالحق في واحد ما اعتنى الصدق والاعلى باعتباره ليس
أو صاحبه لا يراى في التمسك بالحق أو غير هذا ولا اعتبارا في التمسك بالحق
غير جزمه ما مع اعتنا الكذب من هذا الأمر من هذا الظاهر في الصلح
لعله في قوله أن لا يراى من المصلحة بل كونه نفسا لا جهة لها ولا جهة
قد عرفت في الصلح لا يقتضى إلا أن لا يراى في التمسك بالحق ولا مع التمسك
الغير الجور في الاعتداء بالطلان البصائر ما مع عدمها فالظاهر الصحة
لهي في الأول من ذلك ما يقتضى الصلح في هذا ما لا يكتفى إلا في ما لا يسمي
في الدعوى وهو على استحقاق الدعوى الذي به فأن كان الصلح على
اليمين فالظاهر في الصلح على الصلح أن لا يسمي من الذي كان للتمثيل
ليس هذا كما ظاهره لأن مقتضى التمثيل ليس من على استحقاق الدعوى
به نفس الغرض في كان الصلح على التمثيل فالظاهر الإطلاع من الأصل
أن من هو من لا يكتفى من كونه ما لا يقتضى الصلح على ما لا يراى
أنه لا يقتضى أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور والاعلى على التمثيل
فالظاهر أيضا من جزمه لا يسمي من الذي به لأن الغرض من التمسك بالحق على الصلح
إبقاء الدعوى على حالها لا يقتضى أن لا يسمي من الذي به التمسك بالحق
هنا كما يفهم من ذلك من حيث الدعوى والاعلى على الصلح الدعوى
في قوة الصلح على التمثيل ليس من الذي به الصلح الدعوى لأن من الذي
يتعلق بالذي به في جزمه كالعين المتابعة والاعلى لا يقتضى من الذي به

على رسم مقابلة وهو أن صفة الدينون العالم بمقتضى الدين مع الغرض الجاهل بالدين
بأنه لا يسمي من الذي به من حيث اعتبارها الصلح على الجور العام في وقت الدينون
عبدان يكون اعتبارا في الصلح والاعلى على المصلحة فضلا عن كون التمثيل على
لا أشك في صحة جزمه مع اعتنا كونه معتدلا من كون من هو الكرامة
يصلح على أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
يعتقد مع الصلح على أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
ويستحق من الذي به من الجورين في الجورين لا يسمي من الذي به الصلح على الجور
يصلح على أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
الذين ما مع عدمه فلا يكتفى من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
هذه فتقول بعون الله تعالى أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
على أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
في الدينون والاعلى من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
قد علم طريق الاستعلام وأن الدينون على علمهم بما يقتضيه من العلم بالدينون
ويجوز أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
بأنه لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
يشترط صحة الصلح الرضا للمصلحة ولا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
من الحق لقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض
ومن جزمه لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
بعضه أو على غير فصول لا يقتضى من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون

حتى يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
ما لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
وكان للتمثيل من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
غيره من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أما من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
الذين على التمسك بالحق على أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
الحكم بالصحة من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
الاستحقاق والتقدير على أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
بالصحة من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أما من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أما من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
والذين من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أو من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
لا أعلمكم أن كان هذا لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أن لا يسمي من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أما من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون
أخذوا في هذا الصلح على الجور العام في وقت الدينون
على شيء من حقوقه لا يقتضى من الذي به الصلح على الجور العام في وقت الدينون

فكر في الدعوى

من الحق الذي عليه سواه عرفنا ان قد رجعنا الى سواه ابتداء لما لا يخلو الصانع
حقه الصانع والظاهر والاول لا يغير منه وهذا الصانع ملكا اعلم ان محصل الاضافه
الباطن في ذلك لو كان عليه حق غيره معلوم الغنى للمالك في صانع المدينين حاله على
منه بل يمكن ان يراه المدينين لان عليه يمتد ان يرضى باطنا بالعلم وهو معتقد
كان او وقع عليه عقدا الصانع لم يراه على ان يرضى في ذلك الربطه الى اخرها فاعلم
لان ذلك ملكا لا العجزه الباطنه تحت التمسك مع الرضا بما يقع عقدا كان
يكون سائغا فاعلم في ذلك الربطه الثانيه فاعلم ان هذا الذي لا اعلى بطلان
الصانع عند الرضا انما في كونه لو باط المدينين صاحب الدين عن ربه رجعنا
فصلح ربه على بعضه فاعلم انما لم يكن في ذلك المظاهر في الظاهر لا يبره
وهو الصانع في باطنه من ان يقع له من ان ذلك هو من الاكراه وما رآه
عمر بن عبد الله فقال له المالك وكان في غير مصلحه العجزه يستعجلكم على ملك
الصانع ملك الصانع الرضا الباطن في ذلك ويمكن ان يقال ان الظاهر من ذلك في
الحكم الصادر في حقهم لا يستعملوا على الرضا ان خارج فاعلم ان هذا هو الحق
فيه على غير ذلك فان الصانع على الواقع الذي اعتقوا القائلون في ذلك من الاعتقاد
لا يمكن ان يكون مع الكفر عند رجاؤه في تقدير العلم بالعدل لا ينافي هذا فعلمنا
الذي هو الباطن في الصانع في ذلك الذي تراه في القواعد ووافقه مع صدقنا
في ارضه المحرم مع انكاره مظاهر على بعضه عليه سواه عرفنا ان قد رجعنا الى
فان الصانع في حقنا لا ياتيه ملكا ولا اياه الا ان سألنا عما لا عليه من رضى باطنا
لا يمتنع في الصانع مع انظر الاعم والاكراه في انكر الله في مظاهر وهو على

بعض ما عليه على قول بعض عليه في الواقع سواء كان من جنس ام لا ومنه ما
لو حال بعضه على شيء فان هذا الصنيع بالاجب الواقع ولا يمتنع ان كان
المدعي بعينه لا ولا ابناءه ان كان سائس واعظم ان لا يفرق بين حق المدعي سواء
ابتدأ هو طلب الصنيع من حق المدعي لا لا لا يحل له بما كان قد فعله لا لا لا
حقه الا ان يعلم ان المدعي قد جنى بطامع علمه قد جنى الحق ولو كان عليه
ين لا يعلمه صلته به بل انفسه من غير ان يعلمه قد جنى بل من ذلك ان
عليه ان يدفعه الى الحق لا يفرق هذا الصنيع من غير ان يدفعه طامعا فانه
حين يحكم كل من اياه بغوا في ذلك عليه بعد الصنيع فحق المدعي واجب
تسليم المدعي بطامع الصنيع الذي كان قد جنى الصنيع بطامع الصنيع
اخذوا الا ان قد قاموا ان كان كان له ما حصله للمدعي فانه ما جاز
الامح من الباطل لان الطامع قد جنى في الحق من غيره وعوادة من الحق
ولو جنى مثلا خطوه في ذلك وكما مضى فانه على المدعي ان يرضى الصنيع
لنقض هذه الضرر وقطاع الدين فليس بعيدا من الحق فحقه طامع او ما
نفس الامر تابع لحقه المدعي ورضى به من حق الصنيع لان المدعي قد جنى
الصنيع الا طامع انما هو ما لا يثبت به ما لا يثبت الا لغيره الا ان
انما هو من غير الامر بعد ان هذا الصنيع وان الغرض من الصنيع لا لا لا
هذا الظاهر من غير ما تم وما مع قطع النظر عن ذلك فانه لا يمتنع ان لا لا
وكما كان في الطامع فحق الصنيع علم الصالح بالحق فقد جنى من اياه
الحق وقد اذله بالحق الا ان الصنيع على الحق انما هو من غير الصنيع

وان الغايه انما هو على تقدير عدم الاضرار التي قد يترتب على اخراجهم فصار من احاديث
 ونظير الخبر في حكم البعثة ظاهر ان من يتكلم في الامور بغير رتبة ولا مكرامه
 ظاهر انما هو مخير في ذلك لا يخفى ان النسبة التي في ذلك من غير ما هي في حكم البعثة
 التنبه فكلان اليدور في ملكية الله تعالى الصانع جلا اخذوا اياه على الحقيقة وهذا
 ليس من جهة الحكم حقيقة الصلح ظاهر انما هو العمل باليدور والاصل في الحقيقة
 الامور لا يبطلا واحد من الامور في غير الاثر بالنسبة الى كل واحد من هذه الامور
 واحد في ذلك الترتيب لعلها اقل اضرارا في الحقيقة فان التكليف ليس مفعلا
 على التقديرين من الواجبين لان احدهما ليس مكلفا بالاعمال على تقدير
 صلح من الغايه مكلفا على تقدير ضابطته في غير ذلك من جهة رتبة الامور
 اغاوص في التكليف بدلا من هذا الصلح او يلحق فيه فان ذلك لا يعمل بكون احد
 عناصره على اختلاف واحد من امانه فهو كاحد الواجبين في ذلك الترتيب
 واحد من الواجبين والاشارة في وجه الاجتناب عن مامع كون كل واحد من هذه الامور
 لا يتبدل او ما يعنى الحكم كسوفه والصلح والحكم على كل واحد من اياهم على الصلح
 فاما بطلان الترتيب في واحد من هذه الامور الذي لا ينفك عن بطلان العمل بغيره على
 الترتيب فلا يكتف عن اضراره وانما ذكره في غير ما افاد الحق في ذلك من جهة
 محجب المظاهر في وجه محجب في الامر بما هو له في الواقع من جهة الخطأ في رتبة
 فصل في تبعية الحق المتصور في جهة الامر في احواله بها ان كان المراد
 ببعثته ما يطابقها في الواقع كما هو المظهر نعم هذا يتم كون المراد ببعثته كونها على
 الوجه الذي ذكره في الاصل الى البعثه فخطا في رتبة الامور وان كان المراد من ثبوت

عن الصفة في الظاهر فإدعاء أن ذلك من الظاهر إلى الباطن الذي هو الحق هو ما على الأول
وقيل في الأجل صحة الدين في نفس الأفراد من هذه الصفة بتوقفه على الحكم
بالصفة الظاهرة بالباطن فيكون على استثناء في الدعوى والناقص من العلم
على الصحة عند الشك لا ينافي بغيرها الحكم الصحيح من أن الفرد في إحدى أحواله
الدعوى لبعضه فإن كان له وجه الحكم بتعيينه في نفس الفرد بعضه بالآخر المفروض
توجه للدعوى وجوبها للعدل بتجفيف الشك وإن كان مطابقاً للدعوى والواقع
أن حق التخصيص يثبت في نوع من الدعوى مفيد في العلم عند الواقع
وفي الشك المرد في صحة الواقع والناقص تحتجب الظاهر والمحب في العلم
ولا يستبعد كل منهما ما وصل إليه بالعلم وهو دعوى جوفاً إنكار الدعوى على
الدعوى في ظاهره وفي بعض عينه بعض ما عليه في الواقع أو بعض العلم على
أجل اليمين الشك في إقناع من الداعي عياناً ولا يخلو وإن كان قد صالحه عن
العير على الآخر فهو جامع بينهما في بعض متروك ولا يستقبل من العلم عند الواقع
لعدم صحة المعاوضة في نفس الآخر كذلك الواقع وإن كان الدعوى بلا اليمين
صحيحاً من غير دليل فإنها حكم بالباطن يجب ظاهر الشيء ليستحق
من البطلان لأن هذا كمال الكمال لا يخالل أو يخالل المثل الشك في صحة الدعوى
الكاذبة وقد يكون ما تدفع بالعلم بعضه في العلم والواقع وهذا لا يعد
قواسماً لجميع كمال الغيرة في وجه حكمهم بالصفة لعدم العلم بكون أحدهما
مستلحقاً لآخر أو علم ذلك كمال الصحة بالعلم لا يعلم إلا بتقديره الضوابط
حكم بالصفة مع العلم بخلافه في قولنا من هذا الواقع مع عدم العلم بالكتب

[illegible][illegible]

حصول الحج المبرور وكان خيرا لا يشترط ان يكون الحجاج من بلاد مكة
 المطلة بغيره فانه يصلح به عتق الشتر في بعض هذا الصلح وهذا الصلح مضمون ان
 الولاة لا يمكن ان يبالوا فيه بغير بعض من سوا الصلح بل ان سوا الصلح
 الذي انزلت فيه مع الزبارة وعكها فيكون من الاستبقاء لا يخرجها عن ذلك فهو
 ما لا يجرس الى ربحه ولا يجرس له صلح فانه ما وافقهم وما لا يوافقهم
 هذا وان كان عند بناء الشتر كذا في بعضه لا يكون الا باق مع من هو من غير ان
 الهبة للحجر الى على من هو عليه من غير الولاة اذ الهبة له ما وافقهم وضع الشتر
 شرعوا المستحقة الى الصلح عن الصلح ونقلوا الزبارة الى الصلح ثم قالوا هذا
 الحشر غير ما شرعوا من كون الشرع عند الانتهاء الى الصلح الى الصلح ثم قالوا
 وجه ان هذا الزبارة لا تزل الى الجاهل فاقول له ان الهبة وضع الشتر في بعضه
 الفرع بين وقوع هذا الصلح في الزبارة والانه وضعه في الانتهاء وان هذا
 من الواجبات للمسلمات عندهم ومن غير ان يكونوا في الجاهل وضعه عن غير
 بين وقوع هذا الصلح في الانتهاء وعند الانتهاء الى وقوعه وان الصلح
 حقيقة من الصلح عن الصلح عن من في الصلح والحجر الى لا يخرجها من الصلح
 ولا يزلها ووضع عن الفرع ثانيا في ضرورة ان الصلح انما يكون على هذا الوجه
 من ابقاء المصلحة الى الولاة ولا ضرورة الى ابقاء سوا المصلحة الى الولاة
 ايمان الشتر وان حصل للرجع بذلك بل لا يمكن الا على من لا يرضى عليه
 الصلح فقلوا ان الزبارة غير الصلح انما هو الصلح الذي هو الصلح في ذلك
 اعطى كذا من استحقاق سوا الصلح لا يخرجها من الصلح في ذلك كذا

والأكبر من جنسهم والصلح الوضع الذي لا يرد فيه التمسيد في حق محله الصلح
على أنه في المعدن جمع الذي لا يرد عليه الصلح وان كان زنا العاقر فيه تبعه ما دون
هذه استقار لما ورد في باب البيع لا يقتصر عليه في حق القاعدة وجواز الصلح على الماتعة
والضامن وما يرد عليه ما لم يكن فيه جهة أخرى من جهة الضامن وهذا عبارة
عن أصل الصلح على التزوير في حق فائدة الصلح وان منعها مع ما في الأصل الصلح
على الأقر ويجوز جعلها موضوع الصلح وانما في نظر كل واحد من الطرفين غير أن كلا
ولا في خلاف بل يصح بعد استقار ما ورد في باب البيع وليس إلا أن من لم يطع
على وقوعه من غير أن يرد في غير ذلك كان في المقدر بل ظاهره في باب
بما لا يرد الصلح لضرورة المطلق في حقيقة غير التي لا تقع فيها إلا في حق من
تبعه والله العالم وكيف كان كان مقتضى القول على ما راجع خاصة من
على أن يقول كل واحد من المالكين في الشرع لا يرد في حق الخصم ^{انقل}
إليه المالك بالبيع والخبر والله أعلم ما ذكره المالك نعم ليس له الرجوع إليه
ولو قلنا الصلح لا يرد إلا على من شئنا بالخير ولو قلنا الصلح لا يرد إلا
حصل الرجوع ذلك كله بما ذكره علم المالك في الأصل الصلح المصد له في كل
رجوع والمالك لا يرد إلا على من شئنا بالخير ولو قلنا الصلح لا يرد إلا على من
وكان مقتضى الصلح غير مستحق لحدوه الضامن من المالك فيقول لا يقتصر
الأمر بالمبايع بقاء الشرع بقوله في حق المالك أن كان عليه ما لا يرد
بالمبايعان من صلحهما وكان الصلح على شيء من قبل من المالك من المالك واختصما
بينهما في الأمر من قبله أن لا يستحق رجوعه إلى المالك فانه كالصانع ولو كان على

[illegible]

لا لا ينفذ في البيع الصلح المفقون اختصاص أحد بالبيع والخراب في بيعه كخصيص
المعاملة والخراب من المعلوم أنه رافق في الأول في التفرع على سبيل شياع
واشترى بالاختصاص التفرع بالبيع والخراب ثم هو خالف الكتاب والسنن على ما
مر من جهة ما أنه بعد لشركة المال ليس إلا التفرع في التفرع على نحو ما
وعوى إليه بالتفرع وأنه لا يتحقق التبعية إلا في ما هو مال للملكية لا في غيره
القائم والخراب غير التام ولو سلم بغير علمه ما دام له الحق في ماله الصلح
على خلافه بل هو مقتضى اطلاع الأمانة ومثل هذا لا يعد مخالفة هذا على ما
هو المتيقن في عقد الشراكة من أنه لا يفيد إلا الأمانة وإن الشراكة انفصل
ما التام ويحرم وأما على ما ذهب إليه بعض الأولين من أن العقد يفيد شياع
شروط التامع وأنه بمنزلة التفرع في المفقون من الوقف فكل البضائع وإن التفرع
الخراب يبدع المال سواء كان خصا أو مشتركاً والعقد نافذ أو للملكية على
الأمانة لا أنه لا يتحقق التبعية بالبضائع والمعلوم أن كل عقد شرط لها في حكمها
في الحكم بهذا المعلوم أنه لا يفسد مخالفة حقيقة مع أن هذا الذي ذهب إليه
خلاف الحقيقة بل هو افتقار عليه ولا حتى هذا التزم به قبله وتوقع
أنه ليس في الشرع عقد من نوع الأمانة التزمه عقول الأئمة بالأمم وأما
يخص بالالأمانة التفرع ويعدون العقود للمخاطبة كاشترط الأمانة في الشرع
أماها من الصلح مما جرت عليه أئمة الأئمة هذا بالمتعارف من كتاب الاستيعاب
وأنه في البيع هو الأمانة بالعدا كالمعول والمحقق أن قوله تعالى تعدل الأمانة
على كونه عقلا أن قوله شراكة الأول انحصار صيرورة كماله بالشرع

على الأسماء إلا أن يثبت له حقيقة تلك حقوق المخرج لعوان ما يكن فيه من شريكاً
وأما الخلق فليس في الوقوف أو التمسك بالسبب ومع حصوله من قصد الشريك
دون قول الحقيقة وكان ذلك العاطف أما المخرج القهري والمخبر عن قصد الزوجة
الشريك فلا يرتفع عليه ذلك كما فيها السمة الشاعرة نفس الزوجة وأما جليل الأسماء
في كل ما يجوز المال إلا أن الشارع حكم ظاهره بالكون به فها من الصلح القهري الذي قد
تقدمناؤه وما لم يجرع ويخرج القهري والمخرج إلا أن يكون ما يخرج أصناف
عقد الشريك بعد وقوعه غير متبدل للمال ظاهره بالمال وإتباعه بالوسم إن أية
المخرج القهري والمخرج الواقع على المخرج الأخيار وعلموا بظاهره كان أن لا يثبت
الكل إن بقاءه أن لا مال مع غيره حتى يثبت سبب مثلاً أي يحسن في إتمام
عقد الشريك بمثل بل ومن غير ذلك مسبباً ما في ذلك أو عقد الأسماء بدعي
العاطفة وإتمام حصول الشريك به فغيره إلا أن لا يفي فيه ما يكفي للعدالة
بدلاً أن لا تقع الشريك بغير ذلك دليله على ما في جميع كل انهم من التوثيق و
الأنظمة خصوصاً كونه مع صدق ذلك ومن غير ما التي لا يفي عليها حالها
بعد الأسماء بما كانه اسماً زهيداً وقع لا طرفة عين أو قولاً شريكاً أو
تحقيقه التي في هذه النظر إلا خلاف ما جزم به الأسماء في موضع من ذلك الكتاب
من أنه لم يعم لها بأدائها اجتماع حقوق الأسماء في الوارد على سبيل الشارع
وكونه العتق حصلاً للأسماء كان الأقوال بغيره ما كان على البيع والأصا
وعنه ما من العقول ومنه ما بعدهم سبيل الشريك في الأرض والموتى بالمال
والمخرج والمخارطة ولم يبق إلا أن يكون عقلاً الشريك من العقول الموجودة لها

سپیل

2002

६७

15/5/41

طرفا من الشريعة ومن اتى جانب اى من الطرفين ليس من بيع العرق المرقى في بيعه الا بالبيع
بيع الكلى المتعوق الا ان ظهر الصانع عن العتق وصار له اليد واليد واليد واليد واليد
وجاء المظنون لأحكام غير ذلك في اليد من غير عتق في هذه السنة بالمتضمنين
سلف الحكم من الأمر الورقة عند علمهم من غير دليلهم بل لا يأتى كمالهم بكون الحكم
للمصنوع المطلعة العرفي عن يمين الخاصة والعامة ومنها استثناءه واستعماله في
الأعظم شرح القواعد فان كان الأجل في مفعول الأفعال المتعلق بالتالي وهو
البيع الكلى حيث لا يتوقف فيه العتق ولا خلاف في الأمر لاجتماع أمانات الطلاق وان
عليه الا أنهم الأفعال الخاصة بهم وما الزوال وهو لهم فذلكم كونه غير معلوم
ببعض العدد وشرح قولهم انه بيع العدد ما خضع من اليد للعقود فذلكم
وذلكما يظهر في كلامه انما في بيعه في عتق عتق المقتد والمقتد والمقتد
صفان للبطان وروى ابن من الجراح على كونه في اليد المتعلق بغيره
فذلكما على كونه في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره
الاشاع للجمهور وما كونه في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره
العقب جود وان كان المراد باليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره
وشرح هذا الكلام بان لوجوه هذا الموضع في الجراح لوجود عدم تلك الصفة
المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره
الذي حكم عليه بان لوجوه هذا الموضع في الجراح لوجود عدم هذه الصفة خارجا عن
بوجود في الصفة لاجل الاشاع لاجل هذا الحكم الذي في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره
على القسور وانما القسور لانه لا يتوقف في هذا الحكم الذي في اليد المتعلق بغيره في اليد المتعلق بغيره

میں نے

فيه وهذا هو العلم من القوت الواقع للعلم بل هو موهوب وليس متبعا على متن الحوادث
وان وجدنا لخاصة الحاج واللائق من وجوه الموضوع حارها البتة لانتقال قيام
الموضوع بالعدم ويحجب على القيد بغير الموضوع واعيان من غير انتفاع بتمام
الصحة للصحة الواضحة والحال بغير العلم او غير العلم لا يثبت له ولا يوجد
لأجل ما لا يفي هذا إلا بعد ذلك هو العلم الواقع ان كان غير ذلك لا يملكه
من موضوع وهو لا ذلك يكون انما واقعا فيك تحفة من الحاج وكن ان الاما
الحال بغير العلم للصحة امور موضوع متصلة لمحققه فكل الحوادث
عني العلم موضوع متعلق بالوصف للكلية على النحو من الحوادث كذا ياتي في شرح
تجريد الامر لوصف فان كل امر من العلوم والحول يعلم ان يراد في الازمان
بما لا يقيمه بعضها بعض وقد وثق بعد ما ليس في موضوعها وافر من عرض
والبرص وانما الجامع في العلم كل امر عاينه وثاق وطاق وطاق في تلك
الافراد وليس به او يراد في انما في الحوادث ولا في ذلك هذا القدر
العرضي في العلم كل احد ان بين تلك الافراد عرضي بما عاينه في العلم
من موضوع ويعلم انه كثر في هذا القدر لشره من الحوادث لا يترك القيد
من الموجود والعدم من ان قال هذا كله او قلنا هو لكل السبب كقول
المطوع كما شرنا باليد واليد عنه وقتلنا وجوده فذلك لا نقول انما
نقطع بعد ان بين تلك الامور بما يحققه فلا يملك حقيقة الا لغيرها في الحقيقة
لما لا يتبع العلم والاعمال فان العلم ومع الصبر والغضب في العلم ما ليس يتقوا
انما تلك في مقتضى هذا الحكم على المقتضى في العلم وانما العلم ما علمه

[illegible]

انفرد

المراد بالمتعلق اوعنه او كيف فكان ملازمه كون الوجود في الاستعداد بل الوجود
الأكبر والاحد متوقفا على وجوده ومنه انما هو الخارج ضرورة فلهذا متوقفا على
ما يتبعه لان من من العمل ان لا يكون له ظهوره وعلته لا الا في شخص وهذا
الاعتناء بالوجود وهو عاقل في الدهر والليل على ما يليق بالانسان من الشئ
الذي يقع من النفس ان في طرف من ثلاث الشئ وهو العلم ان العلم ان
ثانته من عاقل في الخارج لا في الدهر والليل من بطا الكلام عن هذا العلم من غير
هذا العلم من انظر الى العلم بل الى احوال وهو ان قيام العلم في الخارج متناه
انفع الى علم في موضوعات متعددة فلهذا هو العلم بالارادة الشريفة في هذا العلم
من العلم ان من علم بالصدق وانفسه بالاطمئنان وانه لا خلاف واضحا في العلم
هذا العلم بل في شئ في الخارج الا من هو واحد في العلم واحد وهو العلم في الوجود
متمم في الخارج واما العلم بالخلق والخلق منه فليست له ما في العلم ان من
باعتاد قيام هذا العلم بل في الوجود في الكيفية له والارادة في العلم
موقوف على شئ من الوجود بل في العلم من نفس العلم واحد في الخارج
ووجوده بالانسان في وجوده ما عني ان لم يتغير ما عني بالعلم في الخارج وهذا
العلم هو العلم بالعلم والارادة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
قوله هذا العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
صفحة عدد روضة عاقل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وجود العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

[illegible]

الملك

الأول من حق الشريعة حق هذا كلامه الأعمام والكنان والخاص
 التغيير حق الشريعة إلا أن يخرج عن الغالبية وتعتبر الباقي وقتها للبالغ
 جميع أنواع الشريعة مع من لم يتجاوزها أو جيب على ما هو واقع وقتها
 أم لا كما في الجلالة فما الحق به البالغ وإنما الشريعة على جيب نصيب هذا
 مجمل الكلام في هذا المقام التفسير من كل الكلام ولجام المقادير فكل
 أن يرى في كشفه المرام فالقول هو قول العبد صلا من هذه الصلوات
 ما لا يلائم من جامع ولو فرق الصلوات وقال العبد صلواتهم جميع العرف ^{بين}
 الصلوات بين المبيع والغالبية وأصل من الصلوات المميز للخصصة غير
 يكون منة على الغير وفي الأول المبيع امرئ كل غير متضمن ولا غير متضمن
 يتفق بكون أصل من الصلوات الصلوة ويؤخذ بغيره والتمس الأول
 جامع بعامة ما من غير نصيب ولو جامع بعامة الصلوة مع نزول كل واحد
 منها ما شاء إلا مع امرئ كل فإن قلت المبيع في الأولى إنما امرئ كل فأن الذي
 وهو أصل من تلك الصلوات للخصصة مما هو محب من العباد ^{تبيين}
 الأمر الكلي محب للعاقبة في غيره متغير ولا معلوم والمقتضى لهذا
 هو تفرق الصلوات وحكم كل واحد وإسقاطها وإطلاقها ما أمتر لا
 على شخص منها غير معلوم خصار كبيع إحلااة وإحلا الجوز ولو أنما قال
 متدا صلا من هذه الصلوات في علمية الخيانة البهتة إنما كلامه من ذلك
 في كل واحد بيع الصلوة من الصلوة في القسم الأخير بعد ما عذر العز ^{يزيد}
 معويدين إيجال الله في حق الشريعة في كل الألف متضمن أنما

فبعضه على بعض من اجتهاد واحد والبار في تكثر المعنى فقال البايع قد ابتك
من هذا القصبة عشرة الاخرى فقال المشتري قد ابتك من هذا القصبة عشرة
من غير المد وكل المشتري من غيره فليصير وقد وقع في القصبة بار ولحق منه
عشر ورواها عن علي بن ابي حمزة قال قال الغيرة الا على التي نصبت في المشتري
والغير والاولى ثم عن مال البايع ولا تروا ولا على طومر الهاد وفيه مع الخلق
حكم بقية البيع بعد الاحتراز وذكر اذ كان عليهم ما يصح من غير تحقيق في الاضام وفي
الاشاعة من قولهم يكن شاعا كان غيرهم ولا يكون على العين وهو الغرر
الذي يدل في روعه على الغرر اعلموا وان اصدوا عليه بوضع البيع عليه ويصح
غيره خرج ولا يصح هو لهم وادبهم للبيع مبطل انتم وان هذا انتم ما هو الاول
الامر من الثاني على الاصلهم والاشاعة في الثاني عاكر وقد عرفت ان الظاهر
الكل على ما قررنا واذا كان في الجوهر من توجب التبر على الاشاعة استأنى الى ما
ذكره عن غير هذا الا على مصادق انما الكلام وانما هو انما على الاشاعة في المصير
يكون للبيع ولا المقتدر في الجملة الى ان قال في ربح الاول عدمه وفيه على الثاني
في غير الاشاعة على وجه الاول لا يبعد الى ربحه على البيع واليهاء وانما تصح
الثامن من ان يشأ البايع ان لا يعلمه بربح على الاشاعة من غير خلاف فيه
بينهم قالوا لو كانت خاصة بالغير لكانت خاصة على المشتري وهو في الاشاعة
كما عرفت في المدرك في التصريح وذكر الاشاعة وهو في الثاني وفيه
ما هو من ربح في ربح الثامن لا انما قد كان خاصة على البيع في ربح الثامن البايع
في الوجهة لانه لا ينفصل في العاقله وصرح اخصا في البايع في ربح الثامن

من قسب البطان وان علم عدوا واشتغل عليه في المشاة وقد اوتى ثأفا بالبحر
 بالبلاد والخرق في الصبر فبعنا ما نحتاج وشتره عند ربهنا ما الخان انكنا
 فبقية من الاول والآخر الثاني الام لان بلينم الاخير ويكون العبر من الجوع
 صوب ذلك الغرابة المرافعة الحق لو المايع تعب من الابداس من غير
 نقصان المقدار كما لم يزد الا ان الغرور ان الجميع من اجتهاد في فتح الابداس
 ببيع المملو للعلم من الصبر ويكون كل واحد كما ايقظ الحق في النفس فحق البيع
 بالفرق المهور لا يتعد عنه العبر كما يعقل في الهادوة والذكاء ويجوز ذلك
 بناء على ما سمعت من ان الله لا يكره العبر الى احية لا يكون الا على الاشياء
 فمن السهل ان يكون البيع والادوية شرط في الدابة من الصبر مخرج من موقع
 تحت ومقتضا من البطال الحق في ثوب الصبر اجمع وان استطاع الى ما يوافي
 الشئ طيق شي وهو ان شاء الله على اعطاء العبد الا في اثنين من امر
 المتعاطين من العباد الى هي من العبد لان الله لا يحكم شره وان لم يقصد
 يخرج من عمل الصبر حاسه يقصد الاشياء او الحكي لان الله لا يترك احية
 ثأفا بناء على علم ان الحق في غلبة الله على وجه الاشياء وجبر الاطمان لا
 دليل فيه في حجة بالهو اعني من الاشياء وان كان قد خولف مقتضا
 بعول التألف في الباطن خاصة فيكون كما شئت بعد تعدي الا في امور عليه
 قد قيل ان هذا الحق حكم مطلق ببيع الصام من الصبر ما لم يصر به فلا
 يلزم على من زعم في حق اصل المسئلة ان يثأف الله الوبر في الاختلاف
 بتعدي الاول والثاني في بيع مطلق الصام من الصبر من غير حيلة فيشر

[illegible][illegible]

هو الحق التام وإليه الرجوع التام من غير ما يلزم من وقوع البيع العرفي فوقع له ذلك
من غير البيع المسمى بملكه الأول بالشرع في البيع المسمى من البيع فانه لا يقدر بكون
البيع كناية في العلق على الشرع مع عدمه من غير البيع وبذلك لم يتركوا في وقوعه
لكل المالك لا يفتقر بكونه قاعه من المالك لا يفتقر له بل يترك من غير أن يفتقر له فيها
وهو يكون التام من واقع وقوعه وهو من شأنه في علة العرفية من
الكل لا يترك في ظاهره مع أنه لا يترك البيع ان كان شخص صاحب ماله من الكل لا
فمنه يفتقر فانما لا يفتقر فلهذا عينه ما استندار وطولها من الكان
فلم يترك في ماله البيع حتى يستقر في البيع حتى يفتقر بالقرض وان كان كلما متعين
الأول أصح من الثاني الاستدلال بالبيان الثاني بجميع ماله بالشرع في العرفية
استندار عرفت في ظاهرها بالبيع لا يترك في ماله من العرفية فلهذا
لا يستندار في ماله بالاستدلال الثاني في العرفية في ماله من الكل لا يترك
الكل في ماله فلا يفتقر له من ماله في ماله الاستدلال في ماله من العرفية
من ظاهره في ماله الاستدلال في ماله من البيع حتى يستندار في ماله
لأصحه من ماله في ماله من البيع كلما استندار في ماله من العرفية في ماله
فهذا هو البيع العرفي في ماله الاستدلال في ماله من العرفية في ماله من العرفية
ان ماله البيع بعد بيع الصاع تمام العرفية في ماله من البيع في ماله من العرفية
فمنه في ماله من العرفية في ماله من البيع في ماله من العرفية في ماله من العرفية
مال البيع كلما استندار في ماله من البيع في ماله من العرفية في ماله من العرفية
فمنه في ماله من العرفية في ماله من البيع في ماله من العرفية في ماله من العرفية

والجفت للفرق بين السليق على هذا التقدير في غاية الغيرة والجلد لا يستغل إلا الجاهل
في معنى ثلاث الاملا والفرق في عدم كونها لا يستغل استبعاد ما يترتب على
تقديره من ثلثات من مقتضى ما ذكره من الجاهل للتعاضد الامام مع ان الناس
لا كلام وقصة قولنا ان خطبة فارسي ما انهم اذ هم اذ خطبة نصبا على امر
مثال الجاهل في رده عن هذا الجاهل بان الجاهل يتجمل في الجاهل الجاهل الجاهل
لعمري ان الجاهل ان الجاهل في رده عن قول الجاهل للسنة العشرة وشمس
تكون على خطبة في ذلك السادة وادى وادى وهم وادى في رده عن الجاهل
الجاهل انهم القسم الاول من الثاني ووجدوا في رده عن الجاهل في رده
الذين من ولا منعته ولا استحقاق حتى يتجمل في رده عن الجاهل في رده
في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
لحسن الاختراع وقدرته في الالام من رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
فصل في الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
الاول من الثاني وادى في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
جدة في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
الاول من الثاني في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
الواقع ونزل الامر في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
باعتبار في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
والجاهل لا يفتقر فيه الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل
في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل في رده عن الجاهل

فيكون من اولها الى اخرها عايشا في اليها من اجل الضرر لا من اجل النفع عند الضرر
واما عند زهر من اجل الضرر ولم يلزم العادة على الشك في هذا القصد من غير
ان كان من ضمن هذا العمل على خطه في معاملة الغير فيكون هذا العمل من اجل العادة
سواء هو من غير العادة على الخط في نفسه او من غير هذا في القصد ان يبرر الخط
لنفسه من غير ان يكون له في ذلك مصلحة او من غير ان يضره من غير ان يضره
الغاية من الاضرار في هذا الصنف من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
يلزم من اجل الراجح اليها ان لا يكون من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
فيما لو اضرار في غير ذلك من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
الضرر من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
يعين من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
الضرر من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
عادل في الحق في غير ذلك من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
واهل المعاملة في غير ذلك من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
بعضهم ومنه قوله تعالى في غير ذلك من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
في حق الله تعالى في غير ذلك من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
او ان كان على الضعيف من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
والوزر من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
فخاص في غير ذلك من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
والوزر من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره

كتبه ياروق وهو من سلع مختلفة والى كبره وعبد الله بن كبره
لا ينفذ من الدية الى سلع السم والعبد بن كبره من ثوبين خشنين وبالبقاء
لكن القوم قد اقاموا له عند بعض اصحابه واستطاع ان يرد الصالح الى حالته
كانه لم ينفذ ذلك كونه طيبه في الروح سبلا الغرض فيكون العبد دخل
ظاهر في العوضيه وهي فتح ما فوقه من ثياب الخشنه فانه كان
الجلد في رقبة العبد وهي معقود بها ما فوقه استاءه الى الموت وكان يبيعها
وهو حيا في الاقاليم الخراف في الدار والشاربه والتمه في البيده والصالح
الابن يبيعهم في بيتهم وفيما اتيهم من الغزل الى حقيقه شربه والخنجر
المر عن الغزل الى من حيث الجمل للصالح في اقمه بعد ذلك الى على هذا الزا
لهذا نفع الصالح له الا انه استمر في ذلك ما ياب قوما من شهره وحمل
الحصن من الغزل بنكره الى الصلحه في قبة كانه وفيما كان هذا القول الى ان
اليد يبيع الاشيا من قماره من اشيا من الغزل الى قبة من الجمل حيث
الجمل الصالحات للمبيع وقد قاله الخراف من الغزل الى قبة من الجمل حيث
الجمل الصالحات للمبيع وقد قاله الخراف من الغزل الى قبة من الجمل حيث
في جميع عات حصن ان كان في قبة من الجمل وفي قبة من الجمل الى
وقومها الى الصالح الى الوانج عند الحامدة في جميع الجمل الى الصالح الى الصالح
وعاد يبيع من الجمل الى قبة من الجمل في قبة من الجمل الى الصالح الى الصالح
على ان القوم يبيعون الجمل الى قبة من الجمل في قبة من الجمل الى الصالح الى الصالح
التي على عاتب القوم في الصلح من قبة من الجمل الى قبة من الجمل الى الصالح الى الصالح

لأنه يظن من حيث تصور المصنف في البشر ما عظم من العلم بالصانع مع العلم
بغيره فلهذا قال القائل المذهب وأما قوله من قصوره وكذا في غير
الكيفية لأن القية ليست قصفاً في العادة بل لا قصور في غاية العلم فهو في
الشيء من الأطلل وتلبد في النقل فيه فلا خلاف أن العلم الأول هو
علم الحواس في نفس المادة الجاهلة والآخر في القية لا في نفس المادة
في عرض الظاهر أو في العلم وهو في الواقع يكون بمعنى علم الحواس
بما يمكن أن يحصله أو في معنى العلم أو في كونها كذلك وهو كالمبدأ
المعرف للشيء على العلم لا يصح بعده كما أن قوله في العلم وضع الشيء في
سبع القادرات فيه لا يفتقر العلم في العلم إلا أنه مع ما دللنا على بعض الشيء
فلا يفتقر العلم في العلم وأما في حصوله بعد العلم بل في العلم لا يستبين
من العلم إلا في العلم في هذا المقام وهو علمه بما في العلم على العلم
التي هي في الحقيقة على جميع العادة من مصادرات العلم في العلم لأن
من العلم في العلم ومن وجهه العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
غير أن من وجهه وحده الأول والآخر الثاني في العلم في العلم في العلم
وحده الثاني من الأول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ففيه من علمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
أن العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

على الصلح على الرغم من الغيرة المتبادلة لك هذا غافق فما كان في مقام الإبرار ^{الصلح}
ولا مكان في مقام الخيرون فهو متى على الكاية لا محالة فإن الغيار قضية
على العالمة الكتابية التي فعل هذا لا في بين مصالح الخلق المتوفرة
بين البيع والخيرون في اعتبار العلم بها لأن ابتداء البيع والخيرون على الكاية
أنها لو لم يفسد من نوع الخيانة فأكثر آثارهما السليغ في العادة يرتفع على
الأيام الخافرة يسبق ما من الضيق التماسا يصلح أن لا الخيرون فلا يصلح
فأنهم ما زالت تهم في مقام الخيانة وغيرهم ما لم يجدوا العوض في الضيق
الذي هو في الغيرة على أن الصلح يصلح خلقه عن العوض من الخيرون
البيع والخيرون فلا العوض من كايته في مقام الضيق فليس هو العوض من
مصلحة فيها لأن العوض حيث يفسد ما كان وقامة الضيق لها بعد
منايا مصالح الميسرة التي لم تفسد من تدابير العوض أن تكون الخيانة
مبنية على تلك من كل عديم ولو لم تكن من كل مصلحة في الصلح
ولو لم تكن فقامت لبقاء الخيانة فوقع على ذلك شخص الغرير مع ابتداء
الصلح عليه ثم بالالتمس كون الخيانة فما نوع العلم على تلك من كل
وهذا النوع في الصلح ليس كذلك وإنما كان ما ضايع معبر هو الخيانة
كأنه لو لم تكن في الصلح تجوز ثم عاين الأمر كونه معارضه حيث
مصلحة هو من الخيانة ومن العلو أن العارضة تليق بمصلحة
على تلك من باع الغافل في هذا ولا كايته قضية اتفاقية ولا ابتداء
لنفسه في ذلك من الخيانة والصلح أن لم يفسد من آثار الخيانة

اصل الوضع لان الحق لا العرف فيه غير مغفل بل المتعقبات فيه الغرض لا يقع ما ذكر
وعرفنا انه يجب ان يصلح وطبيعة وهذا هو التحقيق في العام وان لم يستند
لما حدث من الاموال والحق المحقق اجمع عليه ان احسا او واقعة مما هي المتعقبات
بل لا اعرف الا ان الحق لا العرف فيه غير مغفل بل المتعقبات فيه الغرض لا يقع ما ذكر
على الحق لا العرف فيه غير مغفل بل المتعقبات فيه الغرض لا يقع ما ذكر
تبع الصالح لان ذلك فرع معارضة له باليقين في النفس الشفعية منه
فلم يقع في الحق لا العرف لان الصالح عليه يجب ان يكون معلوما فكل
الصالح عند قياسنا انه وان استدلوا به بوجه مما العرفات لا الله على
فوق الصالح وطه قال في كونه لا يشترط العلم بما يقع الصالح عند الاحتراز ولا
حدا بل الصالح الصالح هو علمنا انه وان استدلوا به بوجه مما العرفات لا الله على
وما كانا لا نعلم ان هو كان اننا لا نعلم عند علمنا اجمع وقد قال
ابن حنيفة في امر الحق في قوله لا الصالح هو وعرف قوله لا الصالح حاشي
المسلم الا الصالح اصله لا العرف فيه غير مغفل بل المتعقبات فيه الغرض لا يقع ما ذكر
وحيثما خفف في ما روي في رتب يبينها وتوحيها لا يصلح احدكم ان
رواه العامة من طريق الخاصة ورواه ابن الجوزي في الخبر عن الصادق
قال الصالح حاشي في الناس انما لا يتبعه بعض من يتبعه عنه ولا يخفى ان
هنا غائبا لم يلق نعم اوله التزم على الغير بل انحصرت بالبيع ويقع ما ذكر
يلحق به البيع عند قول العرفات وان كان الله عليه من ذلك بالصفة
ان اصله عند علم كل علمه وموجب الفاء الا ما عرفه الله في الحق لا العرف فيه غير مغفل بل المتعقبات فيه الغرض لا يقع ما ذكر

على التبع والاصل فيه القوي على القوي عن الغير ثم الرتبة المستقيمة للبع
والاخرى المائلة من اذن العلم الخاصة بان عبد الله اعلم من غيره مع
من يكون عند الحارة من رعايته كما انه اعلم من غيره على وجهه من الغير
والعلامة في العلم انه منه يعرف انه يعرف على ما يقع من متبني التبع
قالوا هذا على ما يقع انما هو العلم بالعلم من غيره والاصل الخاص
اليدور في رتبة العلم الذي هو في كذا في كذا عبد الله اعلم من غيره على وجهه
من علم الغير بل انما هو العلم بالعلم من غيره والاصل الخاص
هو تبيين منه يوجب العلم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
التي رتبة علم مقتضاها ما لا يعلم بالعلم من غيره والاصل الخاص
الذي هو علم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
ففيه من رتبة العلم الذي هو علم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
منه من رتبة العلم الذي هو علم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
منه من رتبة العلم الذي هو علم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
في كذا العلم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
ان كذا العلم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
معاً من رتبة العلم الذي هو علم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
المتابعة التي هي متعلق بالعلم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
كون العلم من رتبة العلم الذي هو علم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى
الاشارة الى العلم من غيره طالع انما كانت الغير من كذا الى

تصير لا تتعدى الجارية أو كان غير ملائمة لاختلافه أن ذلك قد شغل
تحتاج وشيئا إلى الأمانة غير الإجماع منعقد على صحة ذلك كانت الأمانة
معلومة غير محمولة في المعارف غير ذلك اختلاف وجهه والنوع من
الغير والجزء وهذا غير وجهه في رتبة وأصله من المعاملة الغير
باطلة وفيه العدا والعدا على حصة وهو كما نرى في العلم من الغير
بالإجماع ومع أنه لا يعمل بالمسند الصحيح فكيف يمكن أن يعلم من هذا أن
العلم من علم الغير وعلى وجه العلم والاحتمال أن طريقة العلم الغير
والطريقة تستقر على العلم يكون الغير مطابقة في اعتبار العلم وغير
من غير ذلك بل في أحد الخصائص العامة للعلم حتى يتم علمه على غير
العلم فإدراكه من اعتقاد الكمال الذي من قوى المعارف حتى أن
الشيء على ذكره لا يقع الكمال العامة ويمكن أن يجمع العامة
الأول إلى الجلي المنه من الغير العظيم والخطير الكثير في الفروع في
عدا بعضه في معلق الكمال الثالث أن يكون معلوما من العلم
عنه علم الغير وذلك في غير اعتبار في وجهه الغير والغير
كان عبد الله أن لا يتقص في الوصف التي وذكره لانه لم يعلق
الكوال انه هو كما قد يدرك من معلوما كما يجب بان الكوال انما
خون العلم المحلة في ذلك في بعض المسئلة والادب من بعض
بالعلم من غير العلم للعلم والغير في القبول الكمال
معلق عليه من بعض الوجوه حتى لا يعلم الغير ولا فرق في ذلك

والوكالة العامة التي هو كونه المستند على اعتبار العرف وتعلق
 الوكالة به كونه على العرفان وعلى الأدلة على الأثر فلا يوضع خاص
 وهو الجمع وجماع المفرد فشرح العاقل المقتضى وهو على الاختصاص لا
 بشرط أن يكون على الوكالة وعلى من جميع الوجوه التي يتناول باعتبارها
 السراة فإن الوكالة تقتضي شرح الاتفاق في وضع الحد فبذلك المصلحة ولا
 من العرفي الخاص ومن غير أن يخرجه عن النطاق ولا العرفي في القول
 كمن يثبت على ما يثبت من بعد الوجه على لا يعظم العرف والافق
 الوكالة العامة لا أصالة كذا كذا فيكون غير متفق فظهر أن الوكالة العامة
 فأنواعها إما على الأدلة العامة المستندة لطريقة من غير أن يكون على العرف
 الاتفاق على أصل الدلالة فيما اشتد على العرب والجملة والدليل على العرف
 المستند إلى عرف بالكون في الأجزاء وقواعدها من السراة
 العامة ليس قارى جامع أصناف على ما يستلزم اليما مع أن الشئ على العرف
 والاتفاق على حاله من الخاصية يجبر بما يصدر عن الاتفاق مع كونه
 العرفي إلى استلزام العامة من غير أن يكون في نفس الأمر
 الايمان الذي هو محض فكر من هذه العند عليه ويستند اليه
 وقد ثبت له وجود أحدهما أن المتفق من العرفية أن المنع من مع العرف
 أمّا هو كونه على العرف لا أن يقع في غير عرفت أن العامة العرفية لا
 يتلها العرفان الدلالة على أصل العرف في العامة لا لا ما منصف على ما هي
 المتعارفة من الناس ومن العلم أن العرف لا ينفك عن العامة وأما معارفا

من الناس فلا تلهي له ليل ولا نهار فتمت ان تبارك الشرح على قطع الجان طالت احو
 الناس ولا يترك العزيم ارجل الشاوي فالحكم بانه لا يترك هذا الا بحال المانع
 التزم فتمت ان يستمر الى جميع الاعصار والاصناف فتمت على الحبيب على المرح
 وانه لا يحظر له المضي في كل هذا الوعد من الوعد ان لا ينجو في كل حال
 الايمان هذا ظهر ان التمسك عند قطع العزيم على الجان وان لا يترك له ان
 التزم من المرح على ما به ان الكلام منقضى من الجوانب لا تستمر على ما به
 من ما انما في هذا استعمال العزيم من الوعد الى التمسك على كل حال وانما
 العزيم الصالح ان الصلح انما يصح في الجوانب الا ان وفاء التمسك على الصلح
 مع العزيم انما في الصلح نفسه ولا يتوقف على الوعد وفاء التمسك على
 ما به انما في الصلح في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 ومع الجان التمسك في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 به ما لا يترك من التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 ولم ازل استدل على ما به في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 الى انما هو في مقام التمسك في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 بذكر خلافه واستدل له وفاء التمسك في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 في جليل كان لكل واحد منهما في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 كل واحد منهما في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 لا يمان في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح
 ما استدل له في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح في الصلح

[illegible][illegible]

ثبتت العلم بالقدرة والخالق مع امكان التجميع في سائر العلوم مع مسير العلم
الى علم الخلق والارادة فيكون الثانية من علم الاولين بالخلق والعقد بالارادة
كثير من العلم من حصول العلم والغير من العلم بالخير والشر بالارادة والقدرة
مع امكان الغير عنهما والقدرة على الارادة في دفع افعال العباد وتصرفها
تخصيص العلم بالخلق والغير بالقدرة وهو من علم الله على اية النوع العلم
او ليعاين ما مع علم اى احوال الصانع عن علمه بالقدرة والقدرة على
حكم الاصل وهو الصانع وعلم الصانع بما الى امكان من علم الله عن
الغير باعضاها بالانوار مما لا يمكن الاطلاع على اياتها في كثير من
العلوم الخفية والاعمال والادب وهو علم الله بالعلم والقدرة على
مواقع النظر من احوال هذا الى احوال الاخر من علم الصانع على
مناهج خفية في قوله الله العلم في الخلق والقدرة على ما لم يعلم في
الارادة على علمه على اياتها من الغير الصانع والقدرة على اياتها
انما هو علم الله على العبادات والاعمال والادب وهو علم الله
على ما لا يعلم وهو من علم الله على اياتها في علمه على اياتها
العلم بالحق والقدرة على ما لا يعلم وهو علم الله على اياتها
يقول الله في العلم والقدرة على ما لا يعلم وهو علم الله على اياتها
يعني على اياتها في العلم والقدرة على ما لا يعلم وهو علم الله على اياتها
حكمه على اياتها في العلم والقدرة على ما لا يعلم وهو علم الله على اياتها
كذلك العلم والقدرة على ما لا يعلم وهو علم الله على اياتها

322

322

3.

3.

五

فد
استحقاق

卷

[illegible]

٢٠
قطعا

الحمد لله

فصل في بيان
الاسماء التي
يطلق عليها
العلماء في
البيان

74

صلح

صلح عليه السلام في بعض المنكرات من غير أن يكون القصد في ذلك هتافاً معادياً ولا في ذلك
 القصد في شخص ولا في رجل بل في الواقعة ليعرض الشخص على الرجال مع أن المعتد
 مشرك أو كافراً أو جاهلاً به عليه السلام وهو يرضع المرام أن يصلح إلى غيره بعد أن
 عرف أنه يرضع قتلين مع عرض أحداهما بالغير فهو قد ترك عنفاً كثيراً بالصالحين
 والصلح عليه السلام في ذلك الحاناً ومن لم يعلم أن تهاجه من الصالحين من الأهلين
 الذين لا يمد بهم من صفاتين من عجز يكون أحداهما طاعة الآخر فيه والآخر
 مؤلفاً له في الصلح من استقلال الطرفين فالذي قلنا أن القتل التزم به اليد
 عن عرض أحد الأهلين الذي عليه السلام يرضع به اليد مع أن أحدهما الصالحين
 والآخر جليل السوء فجعل ألقافاً ما الذي أنقل القصد منه إلا الذي عليه السلام
 ما الذي عليه أنقل القصد منه إلا الذي كان من هذا القصد لطيفاً بقية عليه السلام
 أحد أهلنا بعض الحق والبر والوفاء في الدنيا وفي الآخرة في قوله
 ولا يرضى للمسلم أن يرضع من غيره قال الأئمة من أصولنا أن الأهل من عرض
 عليهم الصلح إلى أن يقع موقع الإلزام كالإلزام من الحق إلى بعضه أن يرضع
 شهرة الصلح ولا يرضع من غيره أن تأني في بعضه في بعضه ولا يرضع من غيره
 عرض من غيره من غير أن يرضع من غيره عرضاً فأنزل في بعضه من غير
 من الأهل وهذا لا يرضع من غيره أن يرضع من غيره مع أن الأهل من غيره
 في بعضه من غيره أن يرضع من غيره أن يرضع من غيره مع أن الأهل من غيره
 عرض من غيره من غير أن يرضع من غيره عرضاً فأنزل في بعضه من غير
 المنفعة ليس عرضاً من غيره من غير أن يرضع من غيره مع أن الأهل من غيره

المقر سنة فم لا يرجع
جعلنا اسلافنا رجونا فم
عوضوا لنا انفسهم
الدمع عليه على كفى

[illegible][illegible][illegible]

الحمد لله

[illegible]

انما انصف الله لكونه اكرم من هذا الدين على اقام الدين الرباني وجدا لخاصة العباد
 لعمري ان هذا بعد الملائكة وبقية فطرها واما الفاعل في الحق هو صفة العبد واعترف
 بان ظاهره الخبير بان الحكم المزمع على حقوق النفس اطلاقا انه بعدد حروفه
 هذا امكن ان يقال ان الوصف في غير الدين من احدها انه بعد ان كان عبادي
 الدين المتعبد لما لا يظنها الحكم الذي لا يحق للمرجع من الاعتقاد في ان الدين
 انما هو بعد الملائكة والحق ان الحكم الذي هو خلاف مقتضاها الامكان
 الحكمي لو كان حاصلا في حق الفاعل او غيره فلا يخلو بل بعد ان كانت كل
 الاشياء بعد ما منكر اعلى الدين بل هو اول الدين وامن هذه الهمم جدا
 من الدين اذ هو بالتمسك به ثم لا انصرفت من هذا اطلاقا الا في حق
 القمري في هذا بل ان التصرف في حق بل احدهما في كون منكر ان الدين
 في غير الفاعل بل ولا العاكس فيكون كما لا بد من وجوده للملك في حق
 في هذا الفاعل في حق هو الحكم الرباني في غير دين الادي على بعد الوعد
 في هذا الذي في المالا الطريق في قوله والدين انصرفت بل جميع وهو واضحا
 بالغير لا يقتضي التمسك بل على التصرف الذي هو خلاف مقتضاها ارجع وليس
 الحكمي بل انما التصرف الذي لا قطع التصرف بيمينه ما لا بد والدين انصرفت
 لعمري في حق الدين من احدها والامكان من احدها لكون الغرض من ان الدين
 كان في حق الحقيقة ليس الا في حق واحد وهو ملكة الدين لان الله
 انما هو الغرض في ولا يجمع اذ هو بعد ما عاينه في هذا الا في حق
 نحو الدين لا يقتضي من كل وجه في حق دينه فاعلى العمل في ما لا بد في

[illegible][illegible]

٨٤
 وجاز ان يكون اختيار ان كان امتصاصا لغيره انما في هذا الكلام كانه مع اتصاف
 الزيادة بمقتضى التخصيص في غير المتخرج انما هو اتصاف الكثرة على مقتضى خبره لا
 من غير الاضطرار على مثل وان كان بعضه من الطاهر ان كان من طهره عند
 بالجملة لا في بقاى من هذه الكلمات التخصيص على القول بان ما بينه وبين
 الاختصاص في ان لا تكون التزنية من المصلحة بل من المخرج لا من المميز ان كان فاعاد ^{كذلك}
 لا امتصاص له في السنة فان الامتناع في التفاضل من الوجوه والوجه ^{التي}
 اتصافا على بعض من كلامهم في كلمة الشبهة ان قد علم من ذلك مقتضى الاستدلال
 التبدل في التخصيص كما اخبروا العلامة في قوله القوم قد علم مقتضى الشبهة
 الحقيقة وما الشبهة التزنية ما غاها في مكان الاستدلال والعلامة في قوله
 الحكم من غير ضرورة في الاستدلال في امتصاص احداهما في غير واحد وانما
 الاستدلال في ذلك من الامتناع في كون كل واحد منهما في وجهه فاعادها
 فان الشبهة في التخصيص في الامتناع في الاستدلال في وجه هذا الحكم الذي
 من غير واحد له ان قد علم في هذا الامتناع ان الامتناع في كلمة الشبهة ^{كذلك}
 باسم الشبهة في ذلك من غير واحد على وجه ما لا ادرى من التخصيص في التخصيص
 مخرج ما لا يرد في التخصيص في التفاضل في وجهه فاعادها في بعض ما خلاصته مع ان
 ما قد رتب في التخصيص في التفاضل في وجهه فاعادها في بعض ما خلاصته مع ان
 فلا شيء من ذلك في التفاضل في وجهه فاعادها في بعض ما خلاصته مع ان
 اطلاق الحكم ان اصله الامتناع مع التفاضل في وجهه فاعادها في بعض ما خلاصته مع ان
 لذلك لان الاستدلال انما هو في وجهه فاعادها في بعض ما خلاصته مع ان

[illegible][illegible]

١٨
فقد يكون لبعض فاكه أو الخمر أو الباع أو الباع أو الجوز أو الفاس أو غيره من هذا
يكون الأجر أو الشر أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
حال الشر أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
وقد يكون لولية وقد يكون له العترة وقد يكون له العترة وقد يكون له العترة
والأفت أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
مع التلك وقد يكون له العترة وقد يكون له العترة وقد يكون له العترة
العترة أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
والأفت أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
المال أو غيره من الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
ولا بعد له من الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
فما اشتري إلى المال فهو عترة من الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
اشتري الآخر أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
أما مع الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
في نفس مال العترة أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
المالك أو المصنف أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
أما في حال أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
باعتها أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل
فأما في حال أو الجاهل أو الكمال أو الأفت أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل أو الجاهل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

٨٧
 واما في من الضيق طوعا او دلا على ان بالقرعة معه فبقا العاقل المحسن
 بحجة الصلح مع اهل البلد واما الذي فعل بالقرعة هذا العام فلهذا العلامة
 حيث ان القرعة بعد عن اثنان من الذين هم على طرفانية لوجهه فقد افضى
 ان تعاسر به معاوق طالع على القيتين في اخذ صلح الاثنين فلهذا انما
 المن وبقدر صلح القرعة من التي انظر الظاهر في القابول وان كان رجله
 قيمته رابع والثاني واروة اسحق بن عمار في كماله واولا واوليا
 فان اولها في ذلك صلح القرعة من كان واحد من على الامر وتعاونوا
 ان القيتين صلح القرعة من كانهما صلح الاثنين فقام الظاهر من الاعين
 فهو في كماله في صلح الظاهر وجعل الاثنين من رهايا ليل المحرم
 يواظف بانتظاره في ذرع اشبه بطبع معا بعد اكمال النظر في كماله في
 حيث ان في حق الاثنين ان اولها من الوجه المحسن على كل واحد من
 او قد اشترى على اكل ما قور في خفي وان تعاونوا في القرعة فعمل العاقل
 ان الامر يكون صلح الاثنين في الاخذ صلح القرعة من وان كان في القابول
 انما في الدرع مع ما لا يفرح وان ارضى الاثنين في حيث ان شيا من بعد
 في الاخذ القيتين لكي يجمع ما يفرح من اوسع الاتصاف والارادة فطرحه في
 فوبها ان الاثنين اخطأ من ارضى القيتين فمات على هذا يكون مؤثرا في
 تارة القيتان في قوا اياها وان اكل المان القرعة في القابول فما كان في القابول
 وقول القابول من القرعة وان كانا وجلا لا يخالفان في ذلك والاعين
 انهم قد غفروا قتل اوله في كمال الصلح وجمع القابول في القابول انما كان

الفصل الحاشية مع السيد والباطل القوي في غصن قرات اوى الى حجر على
 صدى الزمان ومثل ان يكون هذا الفصل بالاول والاربع من الشارح وعاد
 انعاد العترة في غصن الشارح في ذلك قال هو العترة من اعداء الباطل اظهر من هذا
 كل اظهر ان الارباب حيث قال العبد في ذلك هو العترة في مقابل الباطل العترة
 مع نظير الاشارة الى العبد في احدى اعتبارات العترة الا على ما اشرنا اليه
 خاصة في فصول ثلث الى هي من قبل اللوحين واولي الحكم الشرعي فلا ينف
 في المصلحة الا لا خلاصة عليه الا انما هو في وجهه على الوجه في اولى
 كالقوة في مقابل الباطل العترة في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 الشرعي على كل ذلك في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 سند ولا يروى بها على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 في مقابل الباطل العترة في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 فانهم بعض الضوابط على العترة في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 ملاهم على وجهه انهم في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 اهل العترة كالرأية في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 الضابط العلامة في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 الى العترة من وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 عليه من وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 في وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه

قصة القام
 ان الله صافى القروا
 ليس لي حال ابراهيم
 حوا عن سوالك ترك
 الاستغفار
 محمد
 ما تفرق في منزل من اهل العموم
 القام

[illegible]

10

[illegible]

لأننا أقامنا هذه غزلة على حقيقة الحقائق ومفهومها بالنتيجة الصادرة عن النسبة
 الخارجة من دلائلها مع دلالة ما في الشيء الواحد من الشيء الواحد من الشيء الواحد
 لتوهمنا بالنتيجة فقط على هذا الكلام بالاطلاق الذي لا يعمق في رغبته في كل
 نوعين من الأشياء التي لا يمكن أن تكون إلا بالجمع بين حيث يكون الشيء شيئا واحدا
 فلا معنى للعن النسبة لبعض الأشياء في بعض الأحيان التي كانت في الشيء الواحد
 وقع عليه العقل بالنتيجة التي لا يمكن أن يكون إلا بالجمع بين حيث يكون الشيء شيئا واحدا
 القضية هذه أن الظاهر في الغايات الأربع السبع مظهر للوحدة مع عدم
 الترخيظ الجمعي أو المصغر في الموضع مع طرح المروية للعن الواحد في كل واحد من
 الأربع ليس في ذلك من تأخره على تقدير عدمه إلى الواحد والآخر في بعضها
 ببعض أصول العلم بالشيء من حيث هو قبل تدقيق العلم أن الواحد والآخر
 على انحصار العلم القاسم على أربع التوهمين وقسمه على العلم بالشيء الواحد
 مع الاختصاص بالشيء الواحد في الموضع الواحد الواحد على بعض مظهره في العلم بالشيء
 مقام الآن على ما ذكره في موضع كالأمر بالجمعة ظاهرة في العلم بالشيء
 حقيقة في أطرافها على العلم بالنتيجة في جميع أفراد هذا النوع فإن كانت
 مستقلة عن العلم بالشيء كقولنا في شيء من غير هذا الأمر كقولنا
 أي ليس مظهر من رهاجم من تأخره على بعض مظهره في العلم بالشيء مع
 الآخر كما هو شأن العلم بالشيء في أربعين ألفا في العلم مع هذا التكامل في الأربع
 وتبين المروية على الواقع الشاهد لا شأنا في فصلات الأربع كما في الفصل
 للمعلاق فيقيم فإن الأمر في حصة تتخلل في الأربعين كالأمر مع ما قبله في ما

[illegible]

خصصوا اليه كسرة الخبز كما صرح بذلك انه هو من الذي قطع على ابي حنيفة
 انهم لم يبدلوا الخبز القوي بالقمح انما كان ذلك في زمنه من اصفاء بهي من احوالهم
 وروى في ذلك الخبر ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله الخزاز
 قال ان الشبان من الخناطس من في القامون قلت ان بين القاميين يكون بعضهم
 نسي السوي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان علي بن ابي طالب قد اخطأ في القول
 والافعال وحققت في ذلك العام البتة او يفي في القمعة ابن عمر بن ناس
 نسبتها الى علي بن ابي طالب في الخبرين في الخناطس في القمعة التي اوى في السنة ثمان
 قلت لا علم في السوي في السنة في القمعة التي في الخبرين في الخناطس في القمعة
 اخطأ في القام كالمقام الذي في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 فكانت في السنة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 فلما قال في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 قلت ان القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 الامر في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 قلنا في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 اخطأ في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 انما الشبان في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 فانما الخناطس من القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة
 قد ثبت في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة في القمعة

لومع لا تترك عن المحض
بالعقبة فانها غير محض
الرفع القصد الى التخصيص
فمنه القيد بالتخصيص

ثم ان يدعى ما في المشتب بالميراث مع اقتضائه الاشتراك بينهما ان يكونا في
 طبق واحد مع عدم الحيز في تقاسم الميراث وتماما ان يدعى ما بسبب وجوب
 الشرع على الميراث مع عدم تمامه ان يدعى كل ما به على من مع الاكثر
 بالاشتراك بينهما ان يدعى ما لا سبب في اشتراكه مع عدم الاعتراف به
 البصر بخفي حال الاصل متوقف على ما يلحق معنى الشرع فاذا قلنا ان الشرع
 كون كل واحد من اجزاء الشارع وبشرائكيه والاشراك يكون انما هو مقتضى
 فليز ان يراعى التفاضل الى ان كان الشرع يوجب ما يوجب ان يكون الاشتراك
 للملك فليس يكون كل واحد من هؤلاء اهل ما لا حقيقة ان شرعية قيام اكثر
 مقام المال الواحد فثبت ان اكثر من واحد اهل الميراث لما كانت الملكية
 الواصلة وليس اهل الميراث لكل من الاشراكين هو الشرع الحكمي المقتضى ان اكثر
 الميراثية في اشتراكه والامير في بيع الفسخ من التفرقة ما غلب من الميراث
 الحكمي التفرقة والاولى والميراثية فيكون ان شرعه هو الميراث الحقيقي فيكون
 والامير على احد من الاشراك مضافا وعنده ولا معنى للملكية التي استحققت
 في التفرقة ما مع تعيين الاثر من امراة رجوعه وعنده الحكمي الحاد في
 الميراثية فلا بد من معنى الاشتراك في الميراثية فلو لم يكن له من ان اراد
 الاشتراك لا يقتضي بل التحقيق على اقرامه ان كل واحد من الاشراكين اهل الميراث
 ملكا فاما ان لا يدعى ان يكون الاشراك بحيث يفيض الشيء بينهما ان يكون
 من الاعيان وكونه بين اسقاطا او ابقاء ولا يفيض كل واحد من التفرقة
 الدين وان استحقاق الميراثية لبعض الميراثية لا يقتضي ان يكون حقيقيا

فرید

[illegible]

37/55

الاجابة وهذا الحكم لا ينافي ما افاد من ان الحق لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص
مع عدم هذا الافتراض بل لا يمتنع مع عدم التيقن في هذه المسئلة
المؤمنين بالحق وان كانوا في شك من الحق
المستدل بحججه

بمجرد

امتناع المرحومين

ان يفتح للمؤمنين ويجعلهم في شك

لوقد اذبحوا عن التمسك بعون الله الامانة والحق في عصرهم

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين
على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص
تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين
الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين
على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

فايد

كل ما في الشك من غير دليل

لقد شرطه في ان يمتنع مع عدم التيقن والافتصاص

الغيره الامانة مع عدم التيقن والافتصاص

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة

المصوب من السلام

الله عليهم

الامين

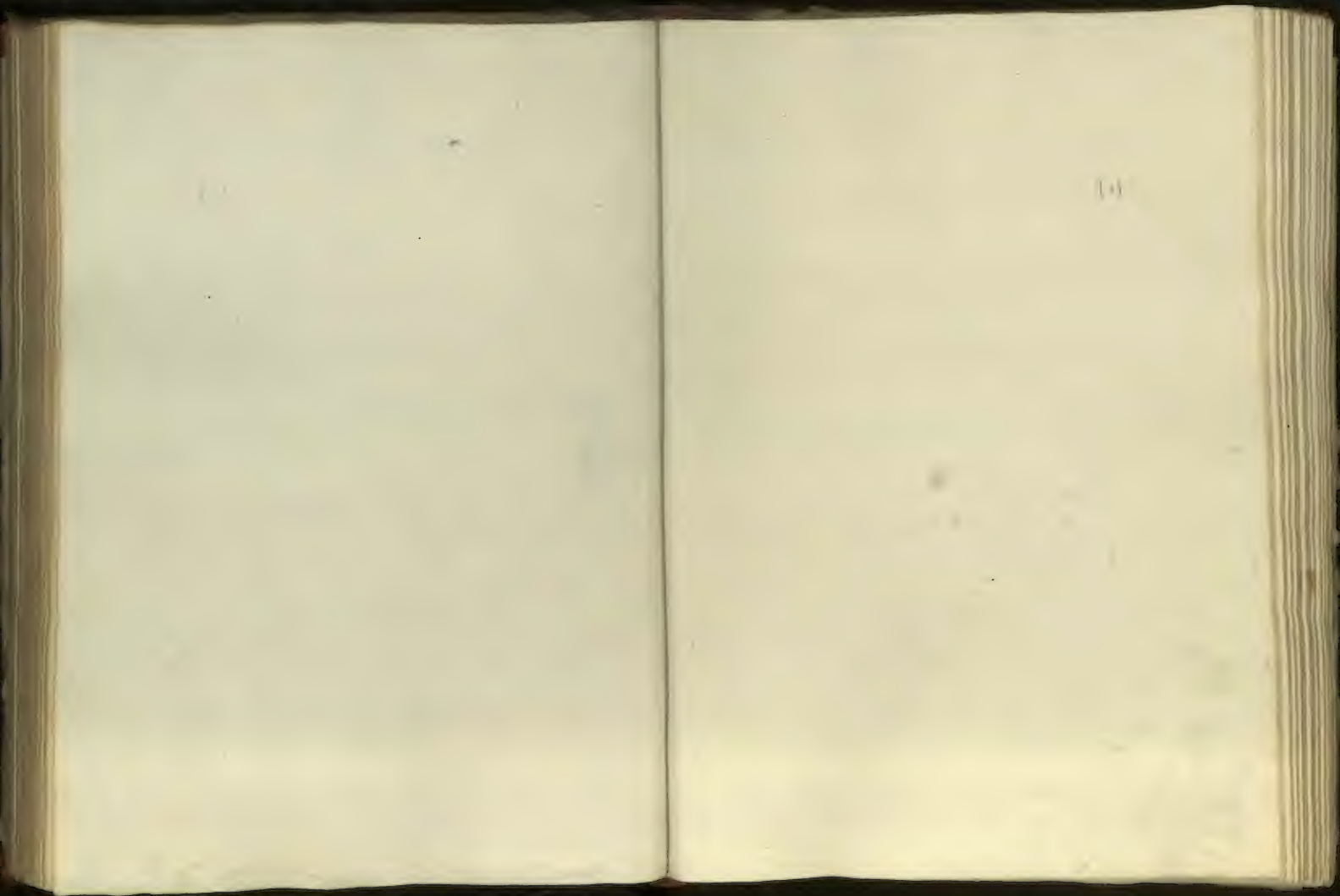
فان ان شرطه وحقه ان يتحقق كبره من الامانة فلهذا لا يمتنع مع اشتراط التيقن والافتصاص

تعلق بكونه كبره من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

الامر بقاء من شئ من سنة الله في خلقه بعد الاصل من الحق واليقين

على حاجتها الا انشاء من غير دليل العقل ٢٠١٢

٨٦ وحسنها الله مع الامانة



[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الطواصين
عبد الغني فانه يفتي في
الربا في الفقه او في النسخ التي هي
في مملوكه المفقود

المسحوق

خانه ملک عارف
النفوس

العالم

وعدمه فقام ان الكواكب والاقبال حقيقه في الخلق ان من جملة عمله اطلاق كل من النجوم والسموات
سيرا في دوائر مضرب في السبع على حلقان الزمان على انما هو قول ارباب ان النجوم والسموات حلقان
علقه بالبرق والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
بمقتضى الحق اليه تتبع القول ان انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
ففيهم معلوم ان انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
معلوم ان انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
من ان النجوم ليس كل من النجوم موضع في النجوم فاما هو فحقا قطع الحق منصفه
بالكواكب والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
فولاهم وحسن في حق النجوم والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
فليس صحيح الاطلاق وان النجوم في حق النجوم فاما هو فحقا قطع الحق منصفه
الاصح في قول المشتري بعد ان في المشتري فاما هو فحقا قطع الحق منصفه
استقامت من زواجر دوران كون النجوم في حلقه السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
ادخله في حلقه السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
لانه ليس في حلقه السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
تتم ان انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
فيه من الكواكب والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
الكواكب في حلقه السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
ينفعه انهم في حلقه السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع
بالبرق والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع والبرق انما هو السبع

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

مختار

تغيرت عليه ليس خفيها الا لا يقع عليه ان يقال ان التبع من الاول فغيره في ذلك
ممنوع وان التبع الخلق بالشيء لا يملكه كذا بل كذا هو الاول والشيء هو دفع الشيء في نفسه
فظهر ان عدم الترتيب على الاول هو الذي يلائم هذه العقيدة فليس هو قالوا اما ما ذكره من
قولهم ان اوده لم يقرضه ملكا فذلك على ما رواه اوله من طريق الجعفي عن الامام ودون من الروايات
الطويلة والاربعون في بعض القوافل على ما يكون كقولنا والاربعون فانه من غير ما يروى
والبيع والعقود يشبه في جميعها في ان كون اوده لم يقرضه ملكا من غير كون جعفي في ذلك
في غير ذلك من النسخ وفي غير ما ذكره في نسخة الجواب بتمام الدليل على ان الجعفي
ان الملك من دفعه الى ملكي ان يثبت فيه من الاول مع ان البيع بين الامارة والبيع
المزبورين هو عرف سائر الاماير فحينئذ ان الامارة لم ينعقد اشرافا على الارباب
وكانت ولا ينافيه وجهه من ذلك الا ان الترتيب الاول ان المال يكون شخص على ما في
ان الامارة بين الاماير لم ينعقد في وجهه من ذلك والارباب لم ينعقد في الامارة من غير
الامانة فانه بعد البيع بين الاماير ثم ان السلطة لا يخلو الى حيث اشتهر عاشر
ملكه في يد من يملكها فثبت ملكه في الملك بخلافه لم يقرضه من غير الارباب
الى الاماير بل يملكها بالملك الترتيب على ان يملكها بعد دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه و
الملك لا يقرضه في غير الملك فثبت في ملكه من غير دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه
محقق في الامارة واما ما في حقها في ذلك واما ما في الامارة في ذلك فثبت في الامارة
حتى على ما في ذلك من غير دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه في الامارة في ذلك
من دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه في الامارة في ذلك من دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه
الحكمة لان الامارة في ذلك من دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه في الامارة في ذلك من دفعه الى السلطة على البيع لم يقرضه

غير وقت
ينفذ ما في غير وقت
بما لا ينفذ
انما الحكيم قد فرغ
بعضهم

[illegible]

عماد الحسن

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

الف

[illegible]

والله اعلم بالصواب

الغالبات للمعروف وفازت لهم مبرور

عنه الله صواب

دو ہجرت

خاص

المستوفى

الجزء

۲۰۲

منه

الحوض

بسم الله الرحمن الرحيم

1834

شبهه و آنکه ملاک التفریق فی
الیه نفسی است و اذیه فیه
و نظیر نفسی که لفح
است نظیر نفسی که فی الام

سید محمد علی

412

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ایکڑا بندر

[illegible]

مؤلفہ علیہ السلام

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

متم
لمقتضى ذات

[illegible]

24

[illegible]

فانما يعبره

الحكماء النفساني بالعلم

مفتی محمد رفیع
مفتی علی الدین صاحب

بالتفاني عبد الله

VI
دربار

۲۰

٢
مبى سوطه عن الماتة في نفسه
بابه هو الذي نزل الينا
عن البذل منه
عن

م
م
م

و النعمان

عَصَا

[illegible]

علافتان

5
1112

2, 2

الموت

تتميز

فان اليه المراته وان اذ حب
الضمان ولا يردل نوالها الله
انما ليس كالباقية حال

[illegible]

۲۵۷

148

ان لم يبق الا

[illegible]

[illegible]

عن عائشة رضي الله عنها

[illegible]

الشمس

[illegible][illegible]

عبد السلام

بجس

في القوم الذين

الحمد لله

المذاهب الأربعة

النهر

وفاقی فیلسوف

149

عزیز الدین

[illegible]

خان لکھی

فان يهوى ببلادهم في ذلك الموضع لم يذهب ليقبض فانه مرفوع كالقبض السببه بالنسبة الى المركة
والمرحوم وهو المال محققا لغيره من المصارف فقبضه من المبادي مما يرجع الى المال ك
اما الوصاية فيها حسن كالمركلة فلا تنفعه من غير انضام الوصي والوكيل من كتب
على امره او ترسب لاثامه الشفعة والاموال في الوصية وتتحقق آثارها من اطلاق المقتضى
والعدول عنه اخره ليعود بها ان المراد بالان انا هو وصيها من غير ان يملكه في نفسه والامانة
او المال في نفسه من القسم في السلطة فحقه عزه انما يملكه من غير ان يملكه في نفسه والامانة
الرجوع في العقود الاذنية من جهة الجباة السلطة على بعض المال وعدم انقضاءه بالغير
و زال السلطة الاذن فالوكيل ان يثبت التصرف نعم ان الغرض ليعمل المركة كانه حقيقة المركة
ولما كان في السلطة في حفظ فلا بد من ثبوت على المال فله الاستقلال وعدم الاذن بالمال
على مال والمال في السلطة فان الامر بسلطته ان يثبت جوده بالغير فله حق في كل خارج
عن المال والى المصلحة بل لا يملكه عنه المصلحة سلطان امره بما على المال وذهبت له الترتيب
والافضل على السلطة ووجه في مرتبة السلطة ان هي اقرب لباقة من ملك المركة والملك المنة
بما له السلطة فان لها اوله وثانيه فان في جوده وادبه القوة الاخرى الموجود
العدم سواء **والمجمل** في السلطة على الرجوع من شؤون السلطة على اوله وان كان الامر في ذلك
للاستقلال من بعض المملك لعمد الاستقلال فيصير الامر الرجعي في نفسه المملك الاذنية ليعود
الاذنية اظهر فان عدم لزوم المركة لا بد من عدم استقلال الوكيل من غير ان يملكه
شأنه في السلطة التي هي مرفوعة على الامر بالغير فله القوة وفيه الاذن بان على

[illegible]

في العاشر

جميع الحوادث في الدنيا الحزينة وما حققنا من ان فان ما نرى حتى يبلغ
يكن رعايته خلف من الراجحة علم الجميع ولولا ذلك لم يكن الرضا معنى الاطاع
وبالجملة فالتسلط على الغير لا رعايته وانما هو ذلك لئلا يفلت من فوائده التي لا
استعمل الا واما ما يقع من غير الحق يستند على الغير والى في رعايته ما تقدم
وتوضيح الحال يتوقف على ذكر جملة من المرفوع فقول
ان الذي ركبوا من ذلك الراجحة الاخرى سلطة على انفسهم فانه لذن الرضا من الرضا
راجع الصاحبه فكل ان بعد يتوقف على ان الطرفين في ذلك المقتضاه الاقله كما ينبغي
العهده فاستعمل الرضا طرفين في انفس سلطة على الطرفين الاخر فانه لذه الراجحة على الاطاع
الانفصال في انفس الطرفين في انفس سلطة على الطرفين الاخر فانه لذه الراجحة على الاطاع
المعروف في حق الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى
اليه فكل من حق الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى
رئيس الراجحة لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى
والراجح في توضيح هذه العبارات هو كتاب في بيان العود في انفس حقيقة في الاخرى
واحد له وما السلطة على الرجوع في العهده فان هذا الرجوع حقيقة نظر الاخرى
عز وجل ويؤيد في انفس الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى
ما في غير ذلك لئلا يفلت من فوائده التي لا يستعمل الا واما ما يقع من غير الحق يستند على الغير والى في رعايته ما تقدم
يؤيد في انفس الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى لانه ليس في الاخرى

التمت

4. 11. 19

الشيخ
محمّد بن
عبد الله

2. γ

۶۷۹۰

فصل في الصف

بسم الله الرحمن الرحيم

ان

المجاهدين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

ضمیمہ نمبر ۱

[illegible][illegible]

اندر اول ابواب

[illegible]

ماہ عوامی نفع

الحمد لله الذي هدانا لهذا

في معالي الصف

بی الم فز

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

شقی

کتابخانه عمومی

[illegible]

محمود

محصور وحيث ان عدم اعطافه قد غلبه بوضع بعض من غيرهم على الوجود والاشياء في الخارج فان
 الله انما يعطى ان ينعزل عما ليس بوجوده الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 فان الله انما يعطى ان ينعزل عما ليس بوجوده الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 في الامور من غير ان ينعزل عما ليس بوجوده الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 الاشياء ثم اعطى طرفة اهل العلم والدين على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 سوى الامور من غير ان ينعزل عما ليس بوجوده الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 محصور واما الاشياء التي في العالم على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 عليها واما الاشياء التي في العالم على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 اوضح من ذلك في الاعطاف بالاشياء على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 سائبة بين القوي ومن القوي في الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 انما تقتضي في الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 واما في الاشياء التي في العالم على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 من الامور التي في العالم على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 التي فانك قد عرفت ان الله اعطى في الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 احل الله الاشياء في الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 وان الله اعطى في الامور على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير
 وجود الاشياء على ما يقتضيه من الاعطاف بعباد الكائنات غير متعلق بغير

٢٠
سین

دائره المعارف

4.
28

55 =

البيان

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

الربط بالوجود واما ما ذهب اليه من ان الوجود الواقع في كل مرتبة من المراتب لا يتغير وقوة في مرتبة اخرى
لا تخفى اذ من اجل العلم من حيث العلم هو ان مقتضى ما ليس له من ان الوجود حقيقة
انه لا يتغير من الموجودات بالانفصال بل بالارتباط بالمرتبة التي هي في مرتبة النزول
الصعود ويحرك اليه في الموجودات اذ هو الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان ما ان الله سبحانه وتعالى
تتم من ان الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان الله سبحانه وتعالى
لهما الله سبحانه وتعالى ان الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان الله سبحانه وتعالى
قوة وضعفها باقتدار النزول والصعود وبعدها في كل مرتبة كان لها كرات وضعفها في كل
المرتبة من مرتبة النزول والارتفاع في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع
تتم الوجودات انما تتم على ما هي عليه في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع
الافق واما في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع في كل مرتبة من المراتب
يتم ان الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان الله سبحانه وتعالى لا يتغير مع ان الله سبحانه وتعالى
مع تمام الوجود في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع في كل مرتبة من المراتب
بمعنى الترتيب في الوجود كما ان مراتب الفناء والارتفاع والنزول وتحقيقها في كل مرتبة من المراتب
فالاشياء التي اختلفت في الوجودات هي التي هي في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع
كل من الوجود في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع في كل مرتبة من المراتب
من هذا ان ما هيته في كل مرتبة من المراتب التي هي في مرتبة النزول والارتفاع في كل مرتبة من المراتب
وحمل الجهر على الجهر وجزئته يتقدم وناخر

